جامعة غرداية

كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير

قسم العلوم الإقتصادية

مطبوعة دروس موجهة لطلبة السنة الثالثة إقتصاد و تسيير المؤسسات

في مادة

المحاسبة الوطنية

من إعداد الأستاذة الدكتورة أحلام بوعبدلي

تقـــــــــديم

قدمت هذه المطبوعة لإعطاء نظرة عن المحاسبة الوطنية، و هي موجهة لطلبة السنة الثالثة علوم إقتصادية تخصص إقتصاد و تسيير المؤسسات.

حيث أن هذا النوع من المحاسبة غير معروف كثيرا في أوساط الطلبة، نظرا للتوقف عن تدريسه في تخصصات العلوم الاقتصادية بعد تطبيق نظام " ل م د"، لكن مع التنقيحات التي قدمتها اللجنة الوطنية لميدان العلوم الاقتصادية و التسيير و العلوم التجارية، أعيد الاعتبار لهذه المادة المهمة خاصة لطلبة الاقتصاد.

و نظرا لخبرتي في تدريس هذه المادة بجامعة الأغواط سابقا لمدة ثلاث سنوات خلال الفترة 2003-2006، حاولت تلخيص المحاضرات و تحيينها بما يتماشى مع المستجدات الجديدة و حسب البرنامج المقترح من طرف اللجنة الوطنية للميدان، من أجل تقديم مادة علمية مهمة بطريقة مبسطة من أجل تسهيل فهمها للطلبة، حيث حاولت الاختصار نظرا لطبيعة المادة المتشعبة من جهة، و قصر مدة التدريس (سداسي واحد فقط و بمعدل محاضرة في الاسبوع) من جهة أخرى، و هذا غير كافي لاستيفاء كامل البرنامج بالتفصيل خاصة أنها تحتوي على مصطلحات اقتصادية مهمة جدا و متداخلة ينبغي لطلبة الاقتصاد التفرقة بينها و فهمها، إضافة إلى الجداول المختلفة مثل TOF , TES , TEE و غيرها، مدعمين ذلك بتمارين و أمثلة محلولة.

نتمنى أننا وفقنا في صياغة هذه المطبوعة و أن تكون مرجعا لطلبتنا الأعزاء في ظل نقص المراجع حول المحاسبة الوطنية باللغة العربية، فأغلب المراجع حولها باللغة الفرنسية ، فلقد قمنا بترجمتها و تلخيصها. و يبقى المرجع الأساسي باللغة العربية للأستاذين عبد المجيد قدي و قادة أقاسم، حيث إعتمدنا عليه بدرجة كبيرة، و قمنا أيضا بتلخيصه و لعل ذلك واضح من خلال العبارة (بتصرف) في التهميشات.

أ.د.أحلام بوعبدلي

الفـــــــهـــــــرس

القسم الأول: المحاسبة الوطنية كأداة لملاحظة وتحليل ا لنشاط الاقتصادي.....07

الفصل الأول: المحاسبة الوطنية: النشأة التاريخية، المفهوم والأهداف.....08

1.السياق التاريخي لنشأة وتطور المحاسبة الوطنية.....08

2 .تعريف المحاسبة الوطنية.....10

3.وظائف المحاسبة الوطنية:.....11

الفصل الثاني: أنظمة المحاسبة الوطنية 12

نظام المحاسبة الوطنية SCN 12

نظام حسابات الناتج المادي: SCPM.....12

نظام الحسابات الإقتصادية الجزائرية SCEA.....13

الفصل الثالث: نظام الحسابات الإقتصادية الجزائرية SCEA 14

1.مجال الملاحظة.....14

1.1.تحديد مجال الإنتاج.....14

2.1.الإطار المكاني لمجال الملاحظة.....16

3.1.المعيار الزمني.....17

الفصل الرابع: تصنيف الإقتصاد الوطني إلى القطاعات وفروع حسب SCEA : 19

1.القطاعات المؤسسية 19

2.قطاع الشركات و أشباه الشركات المنتجة SQS.....19

3.قطاع العائلات و المؤسسات الفردية الصغيرة MPEI.....20

4.قطاع المؤسسات المالية IF.....20

5.قطاع الادارات العمومية AP.....20

6.العالم الخارجي EX.....21

الفصل الخامس: العمليات على السلع و الخدمات الانتاجية 22

1.الانتاج 22

2.الواردات.....22
3.الاستهلاك الانتاجي أو الوسيط.....22
4.الاستهلاك النهائي.....23
5.التراكم الخام.....24
6.الصادرات.....25
7.مجاميع الانتاج.....25
الفصل السادس: عمليات التوزيع 29
1.مداخيل الملكية و المؤسسة 29
2.تعويضات الأجراء 30
3.الضرائب 30
4.التأمين على الضرر(الخطر) 31
5.الخدمات الاجتماعية (المساهمات) 31
6.التحويلات.....31
7.فائض الاستغلال 32
8.العلاقة بين الانتاج و عمليات التوزيع 32
9.مجاميع الدخول 33
10.تخصيص الدخل 34
القسم الثاني : المحاسبة الوطنية كأداة لتصوير النشاط الاقتصادي.....38
الفصل الأول: الجدول الاقتصادي العام TEE 39
1.تعريف الجدول الاقتصادي العام 39
2.الهيكل العام للجدول الاقتصادي العام 40
3.ملاحظات حول الجدول.....40
4.الاستعمالات الاقتصادية التحليلية لجدول TEE 42
الفصل الثاني: جدول المدخلات و المخرجات TES 48
1.ماهية جدول المدخلات و المخرجات 48

2.هندسة جدول المدخلات و المخرجات (بنيته) 49
1.2.إطار الاستهلاكات الانتاجية 50
2.2.إطار حسابات الانتاج و الاستغلال للفروع 51
3.2.إطار الموارد من المنتجات 53
4.2.إطار الاستخدامات النهائية 56
3. بعض الفرضيات التي يعتمد عليها جدول المدخلات و المخرجات 57
4. استخدام جدول المدخلات و المخرجات في التنبؤ الاقتصادي 59
5. المعامل الفني أو التقني 61
الفصل الثالث: جدول العمليات المالية TOF 64
1.مسميات و محتويات العمليات المالية 64
2.الأعوان المالية في نظام الحسابات الاقتصادية الجزائرية 66
3.التسجيل المحاسبي للعمليات المالية 66
4.الحساب المالي للقطاعات 69
5.جدول العمليات المالية(تركيب العمليات المالية) 71
6.استخدامات جدول العمليات المالية 78
تمارين 80
قائمة المراجع.....95

قـــــــائمة الجـــــــداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	ميزانية الموارد و الإستخدمات للوطن من السلع و الخدمات(باستخدام PTB)	27
02	ميزانية الموارد و الإستخدمات للوطن من السلع و الخدمات(باستخدام PIB)	28
03	تخصيص الدخل الوطني المتاح	35
04	تخصيص الدخل الوطني النقدي المتاح	35
05	الجدول الاقتصادي الكلي	41
06	شكل جدول المدخلات – المخرجات	49
07	حسابات الإنتاج و الإستغلال	52
08	الموارد من النواتج	53
09	جدول المدخلات – مخرجات	59
10	الحساب المالي للقطاعات	70
11	تغير عناصر الخصوم	73
12	تغير عناصر الأصول	75
13	الأصول المالية حسب SECN	78

القســـــــم الأول:

المحاسبة الوطنية كأداة لملاحظة و تحليل النشاط الاقتصادي

سيتناول هذا القسم ستة (06) فصول، نحاول من خلالها توضيح التطور التاريخي للمحاسبة الوطنية، مفهومها، وظائفها و أنظمتها المختلفة، إضافة إلى التفصيل في نظام الحسابات الاقتصادية الجزائرية و كيفية تصنيف الاقتصاد إلى قطاعات ثم التطرق إلى العمليات على السلع و الخدمات و عمليات التوزيع

الفصل الأول: المحاسبة الوطنية: النشأة التاريخية، المفهوم والأهداف

سنحاول من خلال هذا الفصل التطرق لمراحل نشأة و تطور المحاسبة الوطنية، إضافة لتعريفها و إبراز أهم وظائفها

1. السياق التاريخي لنشأة وتطور المحاسبة الوطنية

ترتبط نشأة وتطور الحسابات الإقتصادية القومية، ارتباطا وثيقا بالتطورات الإقتصادية التي شهدتها الدول الرأسمالية و البلدان الإشتراكية منذ عشرينات القرن الماضي ، و من الناحية التاريخية لم تكن فكرة تصوير نتائج مجمل النشاط الإقتصادي للمجتمع ككل وفق إطار منطقي متسق، إلى أن جاءت محاولة الإقتصادي الإنجليزي " Gregory King " سنة 1696 حيث قام بتركيب جداول لمصادر و مكونات الدخل القومي في انجلترا، إلا أن المحاولة الرائدة في هذه المجال هي تلك التي سجلها التاريخ باسم العالم الفرنسي فرانسوا كينيه " François Quesnay " أحد أعلام المدرسة الطبيعية، [1]

حيث قام بتصوير دور التدفقات و المعاملات الاقتصادية بين الطبقات الإجتماعية المختلفة في المجتمع الفرنسي في إطار ما أسماه باللوحة الإقتصادية " Le Tableau Economique" و هي عنوان الكتاب الذي نشر له سنة 1758.

[1] أحلام بوعبدلي، محاضرات في المحاسبة الوطنية، غ م، جامعة الأغواط، 2006/2005، بتصرف و بالاعتماد على المراجع:

Kada AKACEM,Comptabilité nationale, OPU, Algérie, 1990.
Mourad LABIDI, Manuel de comptabilité nationale,OPU,Algérie,1982.
محمد صالحي، محاضرات المحاسبة الوطنية،غ م،جامعة الأغواط، 1997

و بدا الإهتمام واضحا بدراسات الحسابات الوطنية مع بداية ق 20، فنجد مثلا بروكوبوفيتش " brokobovich " قام بتقدير الدخل القومي للإتحاد السوفياتي لأعوام 1900-1913، و منذ عام 1920 أصبحت الحكومة السوفياتية تقوم بإحصاءات سنوية لتقدير الدخل الوطني.

أما في الولايات المتحدة الأمريكية فقد قام المكتب القومي للأبحاث الاقتصادية بإشراف كوزنتس " Kuznets " بدراسة الدخل القومي للولايات المتحدة عام 1920 ، و منذ ذلك التاريخ تطورت هذه الدراسات وأصبح لها مكتب خاص.

و تجدر الإشارة هنا إلى أن الدفعة الكبرى و الحقيقية في إعداد نظم للحسابات الإقتصادية الوطنية، حدثت في ظل اتساع النفوذ الفكري المستند إلى النظرية العامة للتوظيف و الفائدة و النقود 1936، حيث بدأ الاهتمام بالمحاسبة الوطنية كأداة لتحليل حركة المتغيرات الاقتصادية الشكلية.

و لقد تأسست في مختلف البلدان أجهزة إدارية جديدة أخذت على عاتقها مهمة إنشاء دراسات في الحسابات الاقتصادية الوطنية و نشرها سنويا. فبالإضافة إلى انجلترا و و.م.أ اتبعت بلدان أخرى كثيرة نفس الطريقة مثل هولندا عام 1946 ، فرنسا عام 1950.

و في عام 1947 نشر المكتب الإحصائي التابع للأمم المتحدة مؤلفا حول الموضوع، اقترح فيه نظاما موحدا للحسابات الاقتصادية الوطنية، و لقد بدأ العمل فعلا بهذا النظام منذ عام 1953، و نظرا للتطورات المتلاحقة تم تعديل هذا النظام ليصبح في صورته الحالية و تسمية نظام المحاسبة الوطنية " SCN " و ذلك منذ عام 1968.[2]

و بالإضافة إلى هذا النظام الموحد هناك نظام محاسبة الناتج المادي (نظام الموازين)، و الذي تأخذ به مجموعة الدول الاشتراكية، و على الصعيد العربي قامت جمعية الدول العربية بأولى محاولات تركيب نظام حسابات اقتصادية قومية عام 1955.

[2] المرجع السابق، بتصرف

و في الجزائر قامت مديرية الإحصاء و المحاسبة الوطنية بتطوير نظام المحاسبة القومية القديم، و هو نفس النظام الفرنسي القديم، إلى نظام يتفق و متطلبات الاقتصاد الجزائري و تطوره، و هو ما يعرف باسم نظام الحسابات الاقتصادية الجزائرية "SCEA " و هذا منذ سنة 1977. [3]

2. تعريف المحاسبة الوطنية:

تتأثر نظم المحاسبة الوطنية بالتيارات و المذاهب الاقتصادية، و بالتالي لا يوجد تعريف عام موحد يتفق عليه جميع الباحثين في هذا المجال، لذلك توجد عدة تعريفات و إن اختلف أسلوبها، إلا أن معظمها يتفق على بعض العناصر الأساسية أهمها: " المحاسبة الوطنية عبارة عن إعداد تقرير إحصائي شامل عن النشاط الاقتصادي لأي بلد، و يهدف التقرير إلى قياس الإنتاج الكلي من جميع القطاعات التي يتكون منها الإقتصاد الوطني ".[4]

كما يمكن تعريف " المحاسبة الوطنية بأنها وسيلة و إطار منهجي صمم خصيصا لقياس مجمل نتائج النشاط الإقتصادي في مجتمع معين، و عرض المعلومات المتعلقة بذلك النشاط في صورة رقمية متكاملة تصلح أساسا لتحليل الأوضاع الاقتصادية القائمة، و ترشيد عملية رسم السياسة الإقتصادية، و اتخاذ القرارات اللازمة لتعرجات المسار الاقتصادي".[5]

فالمحاسبة الوطنية هي تقنية لإختيار و عرض ضمن إطار محاسبي للمجاميع المميزة لكيان إقتصادي كلي هو الاقتصاد الوطني. كما أنها تصوير مركب ضمن إطار محاسبي صارم لمجمل المعلومات الكمية الخاصة بالنشاط الاقتصادي للأمة، و هي تقدم وصفا للظواهر الرئيسية مثل الانتاج، التوزيع، و تراكم الثروة.

---

[3] محمد صالحي، محاضرات في المحاسبة الوطنية، مرجع سبق ذكره.

[4] Jean Marczewski, Comptabilité Nationale, DALLOZ,France , 1978 , p.5.

[5] عبد القادر محمد رضوان، مبادئ الحسابات الاقتصادية القومية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1988،ص.8.

3. وظائف المحاسبة الوطنية:[6]

ويمكن تحديدها فيما يأتي:

1.3 الوظيفة التقليدية:

بمقتضى هذه الوظيفة تقوم المحاسبة الوطنية بإمدادنا بمجموعة من الإجماليات " Agrégats " ، تقيس كل منها جانبا معينا من جوانب النشاط الاقتصادي، الإستهلاك، الإستثمار، الإقتراض، الإقراض، التصدير، الإستيراد، ....الخ في مجتمع معين و خلال فترة زمنية محددة.

2.3.الوظيفة التحليلية:

والهدف منها تقييم أداء الاقتصاد الوطني خلال فترة معينة، و التعرف على جوانب القوة و الضعف في المسار العام الاقتصادي.

3.3 الوظيفة التنبوئية:

وتعتبر من أحدث وظائف المحاسبة الوطنية و أكثرها تطورا، و تتجلى هذه الوظيفة فيما يعرف بالموازنة الإقتصادية التقديرية و جداول التدفقات المالية، فهذه الوظيفة تزيد من أهمية المحاسبة الوطنية كأداة فعالة لرسم السياسة الاقتصادية في الأجل القصير، و في ظل ظروف اقتصادية داخلية و خارجية متغيرة و سريعة.

[6] محمد صالحي، مرجع سبق ذكره.

الفصل الثاني: أنظمة المحاسبة الوطنية

و سنتطرق من خلاله إلى أنواع أنظمة المحاسبة الوطنية

1. نظام المحاسبة الوطنية SCN :

ترجع بدايته إلى سنة 1950 ، حيث يستمد مفاهيمه من نظرية القيمة المنفعة، حيث يعتبر انتاجا كل ما من شأنه أن يخلق منفعة جديدة، وهذا النظام هو المعتمد في معظم البلدان الرأسمالية الصناعية و بعض دول العالم الثالث حتى، وإن كانت هناك بعض الإختلافات في التطبيق، فإنها تعود إلى محاولات التكييف مع الواقع الاقتصادي المحلي لا أقل و لا أكثر.

2. نظام حسابات الناتج المادي SCPM:

يطلق عليه اسم نظام الموازيين الإقتصادية، ويستند هذا النظام في مفاهيمه وفلسفته على الفكر الاقتصاي الماركسي ، حيث أن نظام حسابات الناتج المادي يحتوي على العديد من الموازين التي يمكن تصنيفها وتجميعها في أربعة موازين أساسية تشكل طبيعة الموازين الإقتصادية للنظام و هي:

أ. **الميزان المادي (أو السلعي أو العيني):**

حيث يساعدنا على تحديد النسبة الإقتصادية الصحيحة اللازمة لنمو الإقتصاد الوطني، و تعمل على التوازن بين الطلب المتوقع و العرض المتوقع لسلعة ما، و يتضمن هذا الميزان جانبين أحدهما للمصادر أو الموارد و الآخر للاستخدامات أو الإستعمالات.

ب. الميزان المالي (أو القيمي):

وتوضع هذه الموازين لإظهار العلاقات أو التدفقات على شكل موارد و نفقات في الإقتصاد الوطني.

ج. ميزان القوة البشرية:

ويتناول السكان و القوة العاملة، و بواسطتها يتم تحديد مصادر القوة العاملة اللازمة لتنفيذ المهام المخططة و تحديد حجم هذه القوة، و تخطيط توزيع موارد العمل بين مختلف قطاعات الإقتصاد الوطني.

د. ميزان رأس المال الثابت (التجهيزات الأساسية):

ويعد هذا الميزان لإظهار الأصول الثابتة و المتغيرة التي من شأنها أن تضيف إلى الطاقة الإنتاجية المتاحة في المجتمع طاقات جديدة، أو للمحافظة على الطاقة الإنتاجية الموجودة أصلا في المجتمع أو تجديدها، كما يظهر لنا عملية تكوين رأس المال ومساهمة القطاعات في ذلك التكوين. وهو النظام المعمول به في الدول الإشتراكية السابقة.[7]

3. نظام الحسابات الإقتصادية الجزائرية:

أحدثت الجزائر سنة 1977 نظاما جديدا يطلق عليه اسم نظام الحسابات الإقتصادية الجزائرية، وهو يشبه إلى حد كبير نظام المحاسبة الوطنية " **SCN** " من حيث الشكل، ويشبه نظام محاسبة الناتج المادي من حيث المفاهيم المتعلقة بالإنتاج وتوزيع الدخول، و يحتوي هذا النظام على عدة حسابات و عدة جداول سوف نتطرق لها بالتفصيل لاحقا.

[7] Mourad LABIDI, Manuel de comptabilité nationale,OPU,Algérie,1982,p .11.

الفصل الثالث: نظام الحسابات الإقتصادية الجزائرية SCEA

سوف نتطرق من خلاله إلى مفهوم مجال الانتاج و الاطار المكاني لمجال الملاحظة حسب SCEA، و اللذان يعتبران أهم عنصرين في أي نظام للمحاسبة الوطنية.

1. مجال الملاحظة:

يعتمد أي نظام في المحاسبة الوطنية على عنصرين أساسين هما:

1.1 تحديد مجال الإنتاج:

يمكن التمييز بين نظامين في المحاسبة الوطنية من خلال مفهوم كل منهما لمجال الإنتاج، إن نظام محاسبة الناتج المادي يعتبر إنتاجا كل البضائع المادية بما فيها الطاقة، و كل الخدمات المادية التي تساعد على تحقيق عمليات الإنتاج كخدمات النقل، التخزين، التجارة، .....الخ . بينما وفق نظام المحاسبة الوطنية فإن الإنتاج يحتوي على كل البضائع المادية و جميع مختلف أنواع الخدمات سواء كانت سوقية (كخدمات أصحاب المهن الحرة) أو مقدمة مجانا (كخدمات الإدارات العمومية والتعليم).

مفهوم الإنتاج حسب نظام الحسابات الإقتصادية الجزائرية:

إن نظام الحسابات الإقتصادية الجزائرية وقف موقفا وسطيا بين النظامين المحاسبين الدوليين، حيث يحدد مفهوم مجال الإنتاج كما يلي " يعتبر إنتاجا كل نشاط يسمح بخلق سلع و خدمات تتبادل أو قابلة للتبادل في السوق " و يستثني من ذلك خدمات السكن و المؤسسات المالية رغم أنها قابلة للتداول في السوق.[8]

[8] محمد صالحي، مرجع سبق ذكره.

ومن هنا يتضح أن SCEA يميز 3 أنواع من الخدمات: [9]

- **الخدمات الإنتاجية المادية:**

و تمثل جميع الخدمات التي تساعد على تحقيق عملية الإنتاج، و تضم النقل، مواصلات و الخدمات المساعدة له (التخزين، التغليف، امكانيات العبور ....) خدمات الفنادق، مكاتب دراسات الأشغال العمومية، تجارة.

- **الخدمات الإنتاجية غير المادية:**

وهي الخدمات السوقية الممنوحة للعائلات مثل مصالح الطب، خدمات الترفية، و الثقافة.

- **خدمات غير انتاجة:**

و هي الخدمات المقدمة من قبل الإدارات، المؤسسات المالية، السكن و الشؤون العقارية، الخدمات المنزلية.

ومن هنا يتضح أن مجال الإنتاج حسب SCEA يحتوي على ما يلي:

الصناعة و البناء و الأشغال العمومية و الزراعة بما فها الصيد البحري، و الخدمات الإنتاجية المادية و غير المادية.

فحسب هذا المفهوم يكون الإختلاف بين SCEA و SCN (نظام الأمم المتحدة) في أن هذا الأخير يعتبر كل الخدمات منتجة بما فيها الخدمات غير الإنتاجية (بنوك، تأمينات، عقارات).

SCEA = SCN – خدمات غير انتاجية

SCPM = SCN – خ غ انتاجية – خدمات انتاجية غير مادية

[9] عبد المجيد قدي و قادة أقاسم، مرجع سبق ذكره، ص ص.15-16.

2.1 الإطار المكاني لمجال الملاحظة: [10]

1.2.1 مفهوم الإقامة:

كل عون اقتصادي له نشاط دائم يستمر لمدة تزيد عن سنة في الإقليم الاقتصادي للوطن يعتبر مقيما.

2.2.1 مفهوم الإقليم الاقتصادي:

إن الإقليم الاقتصادي للوطن هو الإقليم الجغرافي له، بما فيه المياه الإقليمية مضاف إليه الهيئات الإقليمية في الخارج كالسفارات والقنصليات الجزائرية في الخارج، و يستبعد منه الهيئات الإقليمية الأجنبية المتواجدة في الوطن كالسفارات و القنصليات الأجنبية المتواجدة في الجزائر، وكذا مقرات إدارات المؤسسات الدولية (اليونيسكو واليونيسيف).

فيما سبق يتضح أن الوحدات المقيمة حسب SCEA هي كل العائلات الأجنبية و الجزائرية المقيمة، كل الإدارات الجزائرية، كل المؤسسات الصناعية، التجارية، الزراعية، المالية، و فروعها، و التي ينطبق عليها معيار الإقامة سواء كانت جزائرية أو أجنبية، كل العمال و الموظفين الجزائريين الذين لهم نشاط مؤقت (أقل من سنة) في الخارج، و كذا كل السواح الجزائريين في الخارج بالإضافة إلى جميع المؤسسات الجزائرية ذات النشاط المؤقت في الخارج، الهيئات الإقليمية الجزائرية في الخارج، أما الوحدات غير المقيمة فهي: السواح الأجانب المتواجدين في الجزائر، الموظفين الدبلوماسيين، المغتربين الجزائريين في الخارج.

3.2.1 بعض الحالات الخاصة:[11]

أ. بالنسبة للمغتربين (المهاجرين): تتحدد إقامتهم حسب المعايير التالية:

- ✓ مدة الإقامة؛
- ✓ مركز نشاطه الإقتصادي؛

[10] المرجع السابق ، ص.25. (بتصرف)

[11] Mourad LABIDI,op.cit.,p.60

✓ مورده المالي.

ب. بالنسبة للهيئات والمنظمات الدولية:

إن الهيئات و المنظمات الدولية (مثل FMI) لا تعتبر مقيمة في البلد الذي توجد فيه، و إنما تعتبر وحدات إقليمية قائمة بذاتها، و لكن تسهيلا للعمليات الحسابية فإن الأجور المدفوعة للعمال و الموظفين الدائمين في هذه المنظمات يعتبر جزء من الناتج الوطني، و ليس من الناتج المحلي للبلد المتواجدة فيه.

ج. أما بالنسبة للمؤسسات التي تقوم بتشغيل البواخر و الطائرات:

فإن الناتج يقسم بين الدول المشاركة حسب مساهمة كل دولة في رأس المال المؤسسة، و الجدير بالإشارة أن SCEA يعتمد معيار الإقامة لتحديد مجال الملاحظة، و هذا على عكس النظام القديم للمحاسبة الجزائرية CNA الذي يعتمد المعيار القطري لتحديد مجال الملاحظة.

4.2.1 المعيار الزمني:[12]

إن حدود الزمن التي تبناها SCEA هي السنة التجارية التي تبدأ من 1/1 إلى 31/12، و ذلك تماشيا مع المراجع الضرورية الإحصائية و القاعدية للمحاسبة الوطنية و المتمثلة في المحاسبة العامة ، المحاسبة التحليلية و المحاسبة العمومية (الإدارية).

5.2.1 المفهوم المحلي و المفهوم الوطني:

إن التفرقة بين هذين المفهومين جد ضرورية و هي ناتجة مكان تولد النشاطات الاقتصادية المختلفة، و عن ملكية عوامل الإنتاج من ناحية أخرى، فالناتج المحلي يقيس كافة الدخول المتولدة عن استعمال عوامل الإنتاج داخل الحدود الجغرافية للبلد المعني بغض النظر عن من يملك هذه العوامل (سواء كان أجنبي أو مواطن محلي).

أما الناتج الوطني فيقيس الدخول المستحقة لمواطنين محليين بغض النظر عن البلد الذي تكونت فيه هذه الدخول سواء في الداخل أو في الخارج، فإذا طرحنا عوامل الإنتاج الأجنبية

[12] عبد المجيد قدي و قادة أقاسم، مرجع سبق ذكره، ص .26 (بتصرف)

المتولدة داخل الحدود الجغرافية لبلد ما من ناتجة المحلي، و أضفنا إليه عوائد الإنتاج المحلية المتولدة في العالم الخارجي، نحصل على ما يسمى بالناتج الوطني أي أن:

الناتج الوطني= الناتج المحلي + صافي عوائد عوامل الإنتاج

صافي عوائد عوامل الإنتاج = عوائد عوامل الإنتاج المحلية المتولدة في الخارج- عوائد عوامل الإنتاج الأجنبية المتولدة بالداخل

الفصل الرابع: تصنيف الإقتصاد الوطني إلى القطاعات وفروع حسب SCEA :

لتجميع الأعوان الإقتصادية يعتمد SCEA على نوعين من التنصيف: تصنيف للأعوان في شكل قطاعات مؤسسية و تصنيف في شكل فروع .

1. القطاعات المؤسسية: [13]

اعتمادا على مفهوم معيار الإقامة و مفهوم مجال الإنتاج يقسم SCEA الإقتصاد الوطني إلى 5 قطاعات كبرى ، و كل قطاع يضم مجموعة من الوحدات الاقتصادية المؤسسية (مؤسسات، عائلات ....) التي لها سلوك إقتصادي متجانس، و إن هذا السلوك يتحدد أساسا بالوظيفة الرئيسية للوحدة، كوظيفة الإنتاج أو الإستهلاك، و يساعد هذا التصنيف (التصنيف المؤسسي) على تحديد سلوك الأعوان الإقتصادية. و تتمثل هذه القطاعات فيما يلي:

1.1 قطاع الشركات وأشباه الشركات المنتجة (غير المالية) S Q S:

Le secteur des Sociétés et Quasi Sociétés(non financières)

و يشمل مجموعة الوحدات المؤسسية المقيمة التي وظيفتها الأساسية إنتاج السلع و/أو الخدمات الإنتاجية المسوقة و غير المالية، فهو يضم الشركات و أشباه الشركات غير المالية العمومية منها و الخاصة. وتجدر الإشارة هنا إلى أن أشباه الشركات تتمثل في المؤسسات الفردية الكبيرة التي تمسك محاسبة كاملة، و فروع المؤسسات الأجنبية المتواجدة في الجزائر، و مؤسسات البريد و المواصلات باعتبار أن هذه الأخيرة تنتج و تبيع منتجات مادية مثل الطوابع البريدية خدمات الهاتف، التلكس و الفاكس، ... الخ، أما المؤسسات غير المالية وغير الإنتاجية كديوان الترقية والتسيير العقاري لا يذكر SCEA أين تصنف هذه الأخيرة رغم أنها تعتبر قطاعا انتاجيا.

[13] عبد المجيد قدي و قادة أقاسم، مرجع سبق ذكره، ص ص 31-33 . (بتصرف)

2.1.قطاع العائلات والمؤسسات الفردية الصغيرة MPEI:

e secteur des Ménages et Petites Entreprises Individuelles

و هي مجموعة الوحدات المؤسسية المقيمة و التي تكون وظيفتها الأساسية هي الإستهلاك.

و يضاف إلى العائلات وحدات أخرى تتمثل في المؤسسات الفردية الصغيرة المقيمة [والتي لها شخصية قانونية لا تتميز عن ملكية صاحبها، و يتميز هذا النوع من المؤسسات بعدم مسكه لمحاسبة كاملة. و في الواقع العملي فإن كل مؤسسة تشغل 4 أشخاص على الأكثر تعتبر مؤسسة فردية صغيرة في نظر" SCEA " و من أمثلة هذه المؤسسات نذكر الحرفيين، المحامين، الأطباء الخواص، أصحاب سيارات الأجرة، تجارة التجزئة ...الخ.

3.1 قطاع المؤسسات المالية IF :

Le secteur des Institutions Financières

و يشمل كل الوحدات المؤسسية المقيمة التي وظيفتها الأساسية هي تمويل الاقتصاد الوطني مثل: بنك الجزائر، البنوك التجارية، المؤسسات المالية الأخرى (الخزينة العمومية، وكالات التأمين) و هذا القطاع يعتبر غير إنتاجي في نظرSCEA (أي قطاع استهلاكي يقدم خدمات غير إنتاجية).

4.1 قطاع الإدارات العمومية AP:

Le secteur des Administrations Publiques

و يشمل كل الوحدات المؤسسية المقيمة التي وظيفتها الأساسية هي إنتاج الخدمات غير الإنتاجية و غير المسوقة و التي تقدمها بصفة مجانية أو شبه مجانية للقطاعات الأخرى،

و هو يشمل كل الإدارات العمومية كالإدارات المركزية (الوزارات)، الإدارات المحلية (كالولايات، الدوائر، البلديات، المدارس، المستشفيات التابعة للدولة، ....) ومن أمثلة الخدمات التي يقوم بها هذا القطاع هي الأمن، التعليم، العلاج، إعادة توزيع المداخيل عن طريق الضرائب والمساعدات، ...الخ، ويعتبر هذا القطاع غير إنتاجي.

5.1 العالم الخارجي: L'Exterieur

و يحتوي على مجموعة غير متجانسة من الوحدات غير المقيمة (عائلات، مؤسسات،إدارات) و التي لها علاقات اقتصادية مع الوحدات المقيمة، و لا تشكل قطاعات بمعنى الكلمة، و إنما عبارة عن شبه قطاع لأن وحداته غير متجانسة.

الفصل الخامس: العمليات على السلع و الخدمات الإنتاجية

سوف نتطرق في هذا الفصل إلى العمليات على السلع و الخدمات الإنتاجية، و هذه العمليات متعددة و أهمها:

1.الإنتـاج:

هو كل عملية تؤدي إلى خلق البضائع و الخدمات الإنتاجية المسوقة، و يتم تقييمه بسعر الإنتاج.

2. الـواردات: " M "

إن تطبيق المعيار المكاني للإقامة و مفهوم ميدان الإنتاج المأخوذ به في SCEA يسمح لنا بأن نعرف الواردات بأنها قيمة البضائع والخدمات المنتجة التي تتم انتاجها من طرف غير المقيمين في الوطن و تدخل بصفة نهائية في القطر الاقتصادي. و بالتالي فإن الخدمات غير المنتجة المقدمة من قبل غير المقيمين للمقيمين لا تعتبر كواردات وإنما تعتبر كعملية تحويل " Transfert". فعلى سبيل المثال فإن عملية تأجير مسكن أو بنائه للسفارة الجزائرية في الخارج من طرف ماليكها غير المقيمين لا تعتبر (كواردات بالنسبة للجزائر) كعملية السلع و الخدمات، لأن الخدمات غير الإنتاجية ليست عمليات على السلع و الخدمات .

2.الإستهلاك الإنتاجي أو الوسيط: " CI au CP "

La Consomation Productive, ou Consomation Intermidiaire

يقصد به استعمال السلع و الخدمات الإنتاجية في صناعة سلع و خدمات انتاجية جديدة، أما الخدمات غير الإنتاجية لا يمكن أن تمثل موضوع استهلاك وسيط أو نهائي و إنما تعتبر عملية شراء ، كما أن الإستهلاك الوسيط لا يشمل إهتلاك و تناقص قيمة السلع التجهيزية (أثناء عملية الإنتاج) الذي يعتبر استهلاكا للأصول الثابتة أو (اهتلاكات).

4. الإستـهلاك النهائي: " CF " La Consomation Finale

وهو استعمال السلع و الخدمات الإنتاجية بقصد اشباع حاجة معينة، لذا فإن الاستهلاك النهائي يعني الفروع غير الإنتاجية فقط، كالاستهلاك النهائي الفردي للعائلات و الإستهلاك النهائي للإدارات العمومية.

1.4 الاستهلاك النهائي الفردي للعائلات:

و يتمثل في مشتريات العائلات المقيمة من البضائع الجديدة (المعمرة و غير المعمرة) و الخدمات المنتجة و يستبعد الإيجارات، و يدخل في تقدير الاستهلاك النهائي كل الإمتيازات العينية التي تحصل عليها العائلات و كذلك الإستهلاك الذاتي.

2.4 الاستهلاك النهائي للإدارات العمومية:

و يمثل الفرق بين مشتريات و مبيعات الإدارات العمومية المقيمة من البضائع و الخدمات الإنتاجية المنتجة داخل الوطن أو المستوردة منها، و يتسنى من ذلك البضائع التجهيزية.

و يسمى هذا الاستهلاك بالاستهلاك الصافي للإدارة، و هو التعريف المستعمل في الجدول الإقتصادي الكلي TEE.

و الملاحظ أن الإستهلاك النهائي للإدارات العمومية باستثناء سلع التجهيز الموجود في جدول المدخلات والمخرجات TES هو عبارة عن استهلاكها الخام " Brute " بمعنى أن الاستهلاك النهائي العام لـ AP يساوي قيمة السلع و الخدمات المستهلكة من قبل الإدارة أثناء عملها دون حذف مبيعاتها، و هو التعريف المستعمل في " TES " .

3.4 الإستهلاك النهائي للمؤسسات المالية:

وهو عبارة عن الاستهلاك الصافي أي الفرق بين مشترياتها ومبيعاتها باستثناء سلع التجهيز، (مشتريات: ورق، أدوات مكتب،...،)،(مبيعات: ايجار خزائن الإيداع، عمليات الصرف للعملات الأجنبية....)

5. التـراكم الــخام: Accumulation Brute

1.5 التراكم الخام للأصول الثابتة ABFF :

Accumulation Brute du Fonds Fixe

يعرفه SCEA على أنه قيمة الزيادة في الأصول الثابتة وسلع التجهيز و زيادة قيامتها خلال السنة، و هو إما سلع جديدة أو إصلاحات كبرى للسلع القديمة لإطالة عمرها الإنتاجي و لزيادة قيمتها.

2.5 اهتلاك الأصول الثابتة: " Am "

إن الإهتلاكات تكون مدرجة ضمن التراكم الإجمالي (الخام) للأصول الثابتة، إذ أن الإهتلاكات تعتبر قيمة الإندثار أو النقص السنوي من القيمة الكلية للأصل الثابت، و نظرا لنقص المعلومات الإحصائية يلجأ المحاسبون الوطنيون إلى استعمال المجمعات الخام بدلا من المجمعات الصافية .

القيمة الخام الإجمالية = القيمة الصافية + الإهتلاكات

3.5 تغير المخزون: ΔS

و يمثل الفرق بين مخزون السلع (غير سلع رأس المال الثابت) عند بداية الفترة و نهايتها، يعتبر المخزون كل السلع غير الدائمة و الموجودة عند عون انتاجي مقيم.

التغير في المخزون = المدخلات من المخزون – المخرجات من المخزون

و يمكن أن يشمل المخزون من المواد الأولية، المنتجات النهائية، منتجات نصف مصنعة، منتجات و أشغال قيد الإنجاز ما عدا البناءات و العمارات، و يعتبر الإرتفاع في المخزون استثمار.

6. الصـادرات: " X " L'exportation

تتمثل في قيمة السلع و الخدمات الإنتاجية التي تم انتاجها من قبل المقيميين (الأعوان المقيمة) و المحولة نهائيا إلى غير المقيمين (الأعوان غير المقيمة)، أي التي تخرج بصفة نهائية من الإقليم الاقتصادي. [14]

7. مـجاميع الإنتـاج: [15] Les Agrégats de production

يميز SCEA بين نوعين أساسيين من مجاميع الإنتاج هما: الإنتاج الكلي الخام " PTB " و الإنتاج الداخلي الخام " PIB".

إن الإنتاج الكلي يمثل مجموع البضائع و الخدمات الإنتاجية المنتجة داخل الوطن. أما الإنتاج الداخلي الخام فيمثل مجموع البضائع و الخدمات الإنتاجية النهائية غير موجهة للإستخدام الوسيط، أي تكون معدة للإستخدام النهائي فقط، إن هذه المجاميع يمكن النظر إليها من 3 زوايا مختلفة و هي:

- زاوية الإنتاج: أي من وجهة نظر المصدر المولد لهذه المجاميع؛
- زاوية الإنفاق: أي من وجهة نظر استعمال و استخدام هذه المجاميع؛
- زاوية الدخل: أي من وجهة نظر الدخول التي تولدها أو تحدثها هذه المجاميع.

1.7 الإنتاج الكلي الخام: " PTB "

و يمكن حسابه بطريقتين

أ. طريقة الإنتاج:

و يحسب في هذه الحالة بسعرين:

_ بسعر الإنتاج: [في نظام SCEA يتم حساب الإنتاج الكلي الخام بسعر السوق]

الإنتاج الخام = استهلاك إنتاجي(وسيط) + القيمة المضافة

[14] أحلام بوعبدلي، مرجع سبق ذكره، بالاعتماد على: عبد المجيد قدي و قادة أقاسم، ص ص .59- 74(بتصرف)

[15] قادة أقاسم و عمر صخري، نظام الحسابات الاقتصادية الجزائرية- تقييم نقدي-، مركز الأبحاث في الاقتصاد التطبيقي من أجل التنمية،الجزائر، 1987 ، ص ص.17-19 (بتصرف)

$$La\ PB = CP + VAB$$

هذا على مستوى قطاع أو فرع أما على المستوى الوطني:

- الإنتاج الكلي الخام يعبر عن مجموع إنتاج الفروع أو القطاعات الخام

$$La\ PTB_{PP} = \sum PB$$

$$PTB_{PP} = \sum CP + \sum VAB$$

- بسعر السوق: سعر السوق يأخذ بعين الاعتبار الضرائب و الرسوم على عكس سعر الإنتاج.

$$La\ PTB_{PM} = \sum CP + \sum VAB + \sum TVA + \sum DT \setminus I$$

$$PTB_{PM} = PTB_{PP} + \sum TVA + \sum DT \setminus I$$

DT /I : droits et taxes sur les importations

ب. من وجهة نظر الإنفاق: ويحسب فقط بسعر السوق

$$PTB_{PM} = \sum CF + \sum CI + \sum ABFF + \sum \Delta S + X - M$$

2.7 الإنتاج الداخلي الخام: PIB

نظرا لكون الإنتاج لفرع أو لقطاع ما يدخل في إنتاج فرع أو قطاع آخر كإنتاج وسيط، و بالتالي يحدث عملية تكرار في الحسابات، و منه يصبح التعبير عن الإنتاج غير حقيقي، و لتفادي هذه المشكلة فإنه يستخدم عادة مجمع آخر هو الإنتاج الداخلي الخام، ويحسب بطريقتين:

أ_ بطريقة الإنتاج:

- **بسعر الإنتاج**

$$La\ PIB_{PP} = PTB - \sum CI = \sum VAB$$

- **بسعر السوق**

$$PIB_{PM} = \sum VAB + \sum TVA + \sum DT \setminus I$$

ب_ بطريقة الإنفاق:

$$PIB = \sum CF + \sum ABFF + \sum \Delta S + X - M$$

3.7 ميزانية الموارد و الإستخدامات للوطن من السلع و الخدمات:

إن الإنتقال من حساب مجمعات الإنتاج من وجهة نظر الإنتاج إلى حسابها من وجهة نظر الإنفاق يسمح لنا بوضع ميزانية الموارد و الإستخدامات للوطن من السلع و الخدمات، و حتى تكون هذه الميزانية متوازنة يجب أن يكون مجموع الموارد = مجموع الإستخدمات.

جدول رقم 1: ميزانية الموارد و الإستخدمات للوطن من السلع و الخدمات(باستخدام PTB)

مـــــــــــــوارد		**استخـــــــــدامات**	
الإنتاج الكلي الخام بسعر السوق	PTB_{PM}	الإستهلاك الوسيطي	$\sum CI$
		الإستهلاك النهائي	$\sum CF$
		التراكم الخام للأصول الثابتة	$\sum ABFF$
		التغير في المخزون	ΔS
الواردات	M	الصادرات	X
المجموع		**المجموع**	

المصدر:عبد المجيد قدي و قادة أقاسم، مرجع سبق ذكره، ص.94.

إذا استخدمنا الإنتاج الداخلي الخام عوض الإنتاج الكلي الخام فإن ميزانية الموارد و الإستخدمات للوطن من السلع و الخدمات تظهر كما يلي: La PIB = PTB – CI

الجدول رقم 2: ميزانية الموارد و الإستخدمات للوطن من السلع و الخدمات(باستخدام PIB)

مـــــــــــــوارد		استخـــــــــدامات	
الإنتاج الداخلي الخام بسعر السوق	PIB_{PM}	الإستهلاك الوسيطي	$\sum CI'$
الاستهلاك الوسيطي	$\sum CI$	الإستهلاك النهائي	$\sum CF$
		التراكم الخام للأصول الثابتة	$\sum ABFF$
		التغير في المخزون	ΔS
الواردات	M	الصادرات	X
المجموع		**المجموع**	

المصدر:عبد المجيد قدي و قادة أقاسم، مرجع سبق ذكره، ص.96.(بتصرف)

4.7 الإنتاج الداخلي الخام و الناتج الداخلي الخام:

كثيرا ما نصادف في الجداول الإحصائية و المنشورات الدولية مجمع انتاج آخر يدعي الناتج الداخلي الخام، و هو يختلف عن الإنتاج الداخلي الخام، لأن الناتج يأخذ بعين الإعتبار إنتاج الفروع التي يعتبرها SCEA غير انتاجية (أي القيمة المضافة المتولدة في الفروع غير الإنتاجية) ما عدا الإيجارات التي تدفعها فروع الإنتاج، بينما الإنتاج الداخلي الخام لا يأخذ ذلك بالحساب وبالتالي فإن:

Le PIB = La PIB + [مجموع انتاج الفروع غير الإنتاجية من جهة نظر SCEA – الإيجارات]

الفصل السادس: عمـلـــــيات التـــــــــــــوزيع

رأينا في الفصل السابق أن عملية الإنتاج تتولد عنها قيمة مضافة، و هذه القيمة لابد و أن توزع بين العناصر التي ساهمت في توليدها في صورة أجور، أرباح، فوائد....الخ.

و هذا التوزيع تنتج عنه مجمعة عمليات تسمى بعمليات التوزيع. إن عملية التوزيع توضح لنا كيفية دوران المداخيل بين الأعوان الإقتصادية، و هذه المداخيل مرتبطة بالعمل و كذلك بالمؤسسة، كما تحدث أيضا إعادة توزيع غير مباشر من طرف الحكومة عن طريق الضرائب و الإعانات و التي هي عبارة عن تحويلات.

و تجدر الإشارة هنا إلى أن عمليات التوزيع هي الأخرى تكون مرتبطة ارتباطا وثيقا بتحديد مجال الإنتاج. فعلى سبيل المثال نجد أن SCEA يعتبر قطاع الإسكان قطاع غير منتج، و بالتالي فإن الإيجارات تعتبر كعملية توزيع مرتبطة بالملكية و ليست عملية على السلع و الخدمات، بينما نجد SCN للأمم المتحدة يعتبر أن للإيجارات عملية على السلع و الخدمات لأنه يعتبر أن قطاع السكن قطاعا منتجا، و أن الإيجارات تعتبر أسعار للخدمات التي يقدمها هذا القطاع.

إن عمليات التوزيع كثيرة وأهمها ما يلي:

1. مـداخيل الملكيــة و المؤسســة:[16]

1.1 مداخيل الملكية:

و تشمل الفوائد، حصص المساهمين المراد توزيعها، الإيجارات و ما يعود من استغلال الأراضي مثل الريع، براءات، الإختراع، حقوق التأليف، ....الخ.

[16] المرجع السابق، ص ص,98-104.(بتصرف)

1.2 مداخيل المؤسسة:

- بالنسبة للمؤسسة الفردية:

مداخيل الملكية = فائض الإستغلال – مداخيل الملكية الواجبة الدفع من قبل المؤسسة نتيجة النشاط الذي تقوم به

- بالنسبة للشركات و أشباه الشركات:

مداخيل المؤسسة= (فائض الإستغلال + دخل الملكية الذي يعود لها) – دخل الملكية المستحق الدفع من قبل المؤسسة المعنية

2. تعـويضـات الأجـراء: " RS " Rémunérations des Salariés

و تتمثل في الأجور و الرواتب الخام و الإشتراكات الإجتماعية الفعلية المدفوعة من قبل المؤسسات إلى مصالح الضمان الإجتماعي، و الجهات المماثلة لها لصالح العمال، كذلك المساهمات الإجتماعية الوهمية التي تعتبر مقابلا للخدمات الإجتماعية المقدمة مباشرة للعمال مثل دور الحضانة، المخيمات الصيفية المنظمة من قبل المؤسسات لصالح عمالها و أبنائهم و المراكز الطبية داخل المؤسسات، ...الخ.

3. الضـرائب:

1.2 الضرائب غير المباشرة المرتبطة بالإنتاج: " ILP"

Impots Liés à la Production

و هي الضرائب التي تدفعها الفروع الإنتاجية على نشاطها الإنتاجي مثل: الدفع الجزافي، الرسم على النشاط التجاري و الصناعي.

2.3 الضرائب غير المباشرة وغير المرتبطة بالإنتاج:

و هي تلك الضرائب المدفوعة من قبل الفروع غير الإنتاجية، و كذا الفروع الإنتاجية على نشاطها غير الإنتاجي مثل TVA .

3.3 الضرائب غير المباشرة المرتبطة بالإستيراد:

و تتمثل في الحقوق و الرسوم الجمركية على الواردات أي حقوق الجمارك (DT /I).

4.3 الضرائب المباشرة:

و هي الضرائب التي تفرضها الإدارات العمومية على مداخيل العمل و الملكية و عوائد رأس المال: مثل الضرائب على الأجور و المرتبات (IRG) ITS سابقا، و الضرائب على أرباح الشركات " IBS " .

4. التـأمين على الضـرر (الخطر): " Assurances "

و تتمثل فيما يلي:

1.3 علاوات التأمين على الضرر: " Les primes d'assurances "

و هي تلك المدفوعات أو المبالغ التي تقبضها شركات التأمين من الأعوان الاقتصادية لتغطية المخاطر المختلفة المتوقعة الحدوث (حوادث، حرائق، ...).

2.4 تعويضات التأمين على الضرر: " Les indemnités d'assurance "

و تتمثل في المبالغ التي تقدمها شركات التأمين للمؤمنين على الضرر عند وقوع حادثة أو نكبة.

5. الخدمات الإجتماعية (المساهمات): Prestations sociales

و تتمثل في المدفوعات العينية و النقدية المقدمة من طرف المؤسسات ، خاصة الإدارات العمومية، و بصفة أخص الضمان الإجتماعي (تعويضات نفقات العلاج، تعويضات حوادث العمل، معاشات التقاعد، ...)

6. التـحـويلات: "Les transferts "

1.6 تحويلات جارية أخرى: tf " Autres transferts courants "

و تتمثل في الإعانات التي تقدمها الجزائر للدول و المنظمات الدولية أو التي تقدم للجزائر من قبل الدول الأخرى و المنظمات الدولية.

2.6 تحويلات رأسمالية:

و تتمثل في الإعانات الإستثمارية (إعانات الإستثمار) التي تقدمها الدولة لفروع الإنتاج، و كذلك الهبات التي تتم بين مختلف الدول لتمويل عجز التجارة الخارجية.

3.6 اعانات الإستغلال "Sub " : Subventions d'exploitation

و هي عبارة عن تحويلات جارية تقدمها الإدارات العمومية للمنتجين بغية تخفيض أسعار بعض المنتجات التي تكون موضوعا للدعم.

7. فائـض الإستغلال:

1.7 فائض الإستغلال الخام:

يعرف الفائض الخام لفرع أو قطاع انتاجي من خلال العلاقة التالية:

$$EBE = VAB + SUB - RS - ILP$$

2.7 فائض الإستغلال الصافي:

= الفائض الخام للإستغلال – الإهتلاك

$$ENE = EBE - Am$$

8. العلاقة بين الإنتاج و عمليات التوزيع:[17]

إن الإنتاج هو أساس عمليات التوزيع ولا يمكن أن نتصور توزيع الدخول بدون وجود إنتاج، لذا هناك علاقة وطيدة بين الإنتاج و الدخول يمكن توضيحها من خلال حساب الإنتاج من وجهة نظر المداخيل أو بطريقة الدخل ما يلي:

$$La\ PTB = \sum EBE + \sum R.S + \sum ILP + \sum C.I - \sum Sub$$

و مادام $PTB = PIB + CI$

[17] محمد صالحي، مرجع يبق ذكره.

فإن:

$$La\ PIB = \sum EBE + \sum RS + \sum ILP - \sum Sub$$

وبما أنه كل مجمع صافي = المجمع الخام – الإهتلاكات

$$La\ PIN = La\ PIB_{PM} - \sum Am$$

و يمكن كتابته كما يلي:

$$PIN = \sum EBE + \sum RS + \sum ILP - \sum Sub - \sum Am$$

$$PIN = \sum ENE + \sum RS + \sum ILP - \sum Sub$$

9. مجاميع الدخول: [18]

1.9 الدخل الداخلي " RI ": Le Revenu Interieur

ويعرف على أنه الإنتاج الداخلي الصافي بسعر السوق أي:

$$RI = La\ PIN_{PM}$$

2.9 الدخل الوطني " R N " : Revenu National

الدخل الوطني = الدخل الداخلي + رصيد تعويضات الأجراء من و إلى الخارج + رصيد دخل المؤسسة

3.9 الدخل الوطني المتاح " RND " : Revenu National Disponible

$$RND = RN + Stf$$

[18] قادة أقاسم و عمر صخري، مرجع سبق ذكره، ص ص.24-26.(بتصرف)

الدخل الوطني المتاح = الدخل الوطني + رصيد التحويلات الأخرى الجارية

4.9 الدخل الوطني النقدي: " RNM " Revenu National Monétaire

و له نفس المعنى مع الدخل الوطني في نظام المحاسبة الوطنية و نأخذ فيه بعين الإعتبار مداخيل الفروع غير الإنتاجية.

الدخل الوطني النقدي = الدخل الوطني – الإيجارات + دخول الفروع غير الإنتاجية
=الدخل الوطني + (دخول الفروع غ إ _ إيجارات)

10. تخصيص الدخل:

يمكن النظر للدخل من وجهتي نظر مختلفتين:

- ✓ كيفية تكوينه ؛
- ✓ كيفية توزيعه أو تخصيصه (كيفية استعمال الدخل).

و من المعلوم أن النظرية الاقتصادية تبين أن الدخل المتاح يوزع بين الإستهلاك والإدخار

$$Y_d = C + S$$

1.10 تخصيص الدخل الوطني المتاح: " RND "

الجدول رقم 3: تخصيص الدخل الوطني المتاح

مـــوارد	استخـدامات
الدخل الداخلي + رصيد تعويضات الأجراء من الخارج + رصيد دخل المؤسسة و الملكية من الخارج = الدخل الوطني + تحويلات جارية أخرى	استهلاك نهائي للعائلات استهلاك نهائي للمؤسسات المالية استهلاك نهائي للإدارات العمومية الرصيد: ادخار جزئي صافي
المجموع = الدخل الوطني المتاح	**المجموع**

المصدر:عبد المجيد قدي و قادة أقاسم، مرجع سبق ذكره، ص.144.

2.10 تخصيص الدخل الوطني النقدي المتاح: " RNMD "

الجدول رقم 4: تخصيص الدخل الوطني النقدي المتاح

مـــوارد	استخـدامات
الدخل الوطني – الإيجارات + مداخيل الموزعة في الفروع غير الإنتاجية = الدخل الوطني النقدي + رصيد تحويلات جارية أخرى	استهلاك نهائي للعائلات استهلاك نهائي للمؤسسات المالية استهلاك نهائي للإدارات العمومية الرصيد: ادخار صافي كلي
المجموع = الدخل الوطني النقدي المتاح	**المجموع**

المصدر:عبد المجيد قدي و قادة أقاسم، مرجع سبق ذكره، ص.148.

حسابات القطاعات:

لكل قطاع خمس حسابات و هي:

1. حساب الإنتاج:

و هو حساب لا يعني إلا القطاعات الإنتاجية فهو يسجل العمليات على السلع و الخدمات التي لها صلة مباشرة بالإنتاج، يبين لنا كيفية خلق القيمة المضافة، والتي سوف تكون محلا وموضوعا لتوزيع أولي للمداخيل و هذا من خلال حساب آخر و هو حساب الإستغلال.(تعبر القيمة المضافة عن القيمة التي تمت إضافتها من قبل القطاع خلال عملية الإنتاج و بالتالي فهي توضح مساهمة القطاع في PIB باعتباره مجموع VAB)

2, حساب الإستغلال:

يبين كيفية توزيعها بين الذين ساهموا في تحقيق الإنتاج (أي عووامل الإنتاج) و الدولة، و نلاحظ هنا أن الدولة تلعب دوراً مزدوجا مع القطاعات الإنتاجية، يتمثل هذا الدور في منح إعانات الإستغلال لها من جهة و أخذ الضرائب منها من جهة أخرى (الضرائب المرتبطة بالإنتاج).

و نلاحظ أن هذا الحساب لا يضم إلا عمليات التوزيع المرتبطة مباشرة بالإنتاج.

3, حساب المداخيل والنفقات:

و يستعمل لعدة أغراض : إبراز إعادة توزيع المداخيل، الإستهلاك و حجم الإدخار لدى قطاع ما، وهو بدوره لا يسجل إلا عمليات التوزيع.

و له شكل عام بالنسبة لجميع القطاعات إلا أن المحتوى يختلف من قطاع لآخر نتيجة إختلاف مصادر المداخيل بين القطاعات من جهة، و اختلاف نفقاتها من جهة أخرى.

فمن جهة الموارد نجد فائض الإستغلال الخام بالنسبة للقطاعات المنتجة مع كل المداخيل المحصل عليها خلال العام محل الدراسة، أما من جهة الإستخدامات فنجد كل النفقات و التحويلات التي يقوم بها القطاع.

والوظيفة الأساسية لهذا الحساب هي تبيان قدرة التمويل الذاتي للقطاع من خلال رصيده الذي هو الإدخار الخام = إدخار صافي + اهتلاكات).

4, حساب التراكم:

و مهمته إبراز كيفية استخدام الإدخار المحقق في القطاع المعني لتمويل والتراكم.

يضم في جانب الموارد = الإدخار الخام و كذلك التحويلات الرأسمالية، و هذا يبين لنا ما إذا كانت الإستثمارات مولت ذاتيا (أي عن طريق الإدخار) أو أن هناك لجوء إلى موارد أخرى خارجية كالقروض و الإعانات.

أما جهة الإستخدامات = فنجد العمليات المرتبطة بالتراكم من أصول غير مالية كسلع التجهيز، مخزون، أراضي و أصول معنوية، فإذا كانت جهة الموارد أكبر من الاستخدامات فإن الرصيد يكون عبارة عن قدرة تمويل لدى القطاع المعني، وإذا كان العكس فهو عبارة عن احتياج تمويل. و عادة ما نجد قطاعات معنية لها قدرة تمويل و هي المؤسسات المالية و العائلات.

5, حساب العمليات مع الخارج:

و كما ذكرنا سابقا بأنه شبه قطاع ، فلدراسة العمليات التي تقوم بها الأعوان المقيمة مع الأعوان غير المقيمة فإن المحاسبة الوطنية تلجأ إلى افتراض عون، و هو ممثلا في الخارج أو في العالم، و الذي يضم مختلف الوحدات غير المقيمة التي لها علاقة مع الوحدات المقيمة.

و لتجسيد هذه العلاقات فإننا نلجأ إلى وضع حساب عمليات الوطن مع الخارج، و هو حساب وحيد يقسم إلى جدولين :

1_ جدول العمليات الجارية أ العمليات غير المالية.

2_ جدول العمليات الرأسمالية.

مع العلم أن العمليات المالية للوطن لا تظهر إلا من خلال أرصدتها (تغير الدائنية و تغير المديونية).

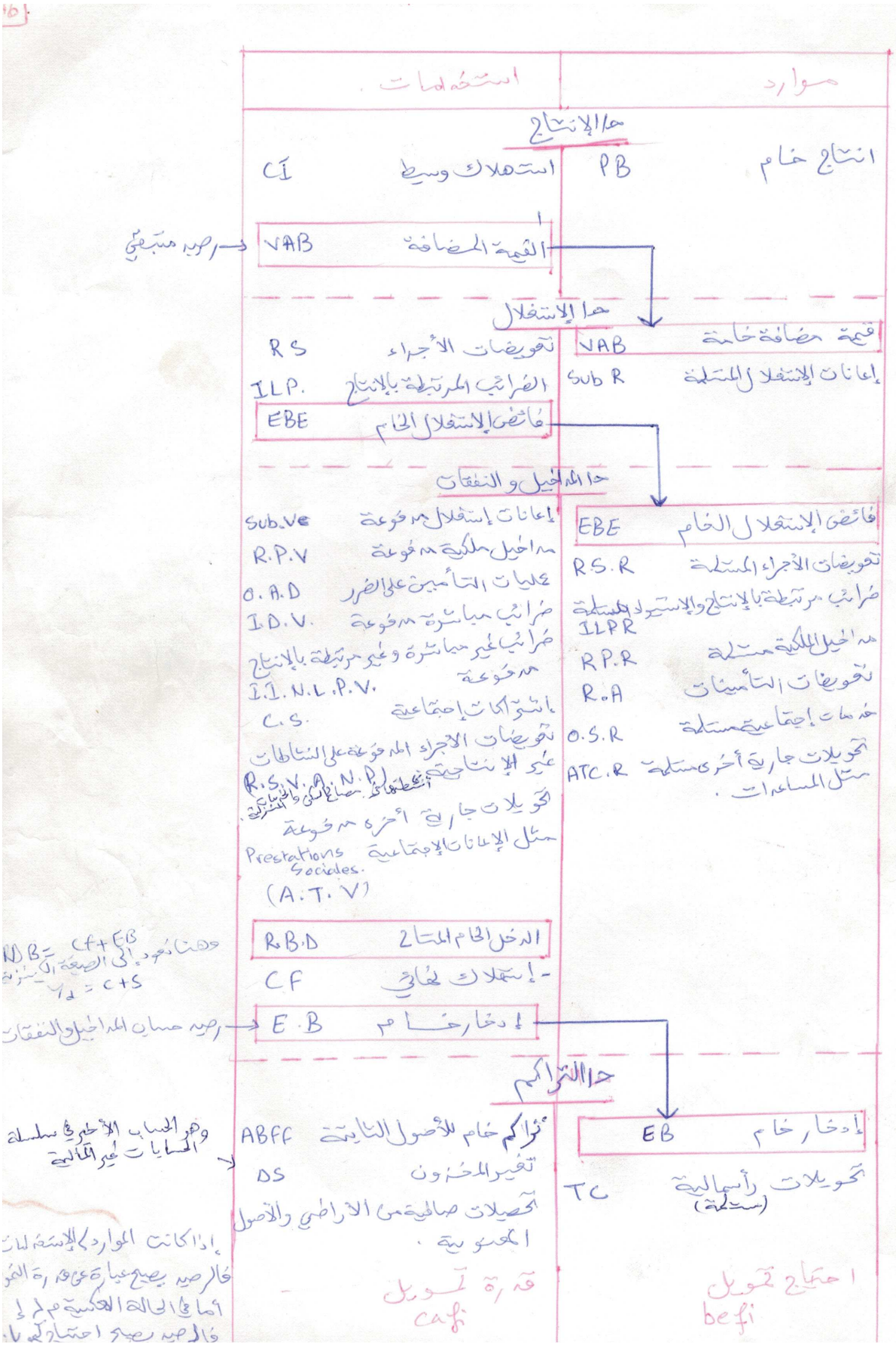
موارد
استخدامات
حساب الإنتاج
انتاج خام
PB
استهلاك وسيط
CI
القيمة المضافة
VAB
رصيد متبقي
حساب الإستغلال
قيمة مضافة خامة
VAB
إعانات الإستغلال المتصلة
Sub R
تعويضات الأجراء
RS
الضرائب المرتبطة بالإنتاج
ILP.
فائض الإستغلال الخام
EBE
حساب المداخيل و النفقات
فائض الإستغلال الخام
EBE
تعويضات الأجراء المتصلة
RS.R
ضرائب مرتبطة بالإنتاج والإستيراد المتصلة
ILPR
مداخيل الملكية متصلة
RPR
تعويضات التأمينات
R.A
خدمات إجتماعية متصلة
O.S.R
تحويلات جارية أخرى متصلة
ATC.R
مثل المساعدات.
إعانات إستغلال مدفوعة
Sub.Ve
مداخيل ملكية مدفوعة
R.P.V
عمليات التأمين على الضرر
O.A.D
ضرائب مباشرة مدفوعة
I.D.V.
ضرائب غير مباشرة وغير مرتبطة بالإنتاج مدفوعة
I.I.N.L.P.V.
إشتراكات إجتماعية
C.S.
تعويضات الأجراء المدفوعة على النشاطات غير الإنتاجية
R.S.V.A.N.P.
تحويلات جارية أخرى مدفوعة
مثل الإعانات الإجتماعية
Prestations Sociales.
(A.T.V)
الدخل الخام المتاح
R.B.D
إستهلاك نهائي
CF
إدخار خام
E.B
حساب التراكم
إدخار خام
EB
تحويلات رأسمالية (متصلة)
TC
تراكم خام للأصول الثابتة
ABFF
تغير المخزون
DS
تحصيلات صافية من الأراضي والأصول العينية.
رصيد حساب المداخيل والنفقات
قدرة تمويل
capi
احتياج تمويل
befi

يظهر حساب العمليات مع الخارج ما يلي:

مـوارد	**استخدامات**
العمليات الجارية	
الصادرات من السلع و الخدمات	الواردات
تعويضات الأجراء من الخارج	_ تعويضات الأجراء المدفوعة إلى الخارج
دخل المؤسسة والملكية من الخارج	_ دخل الملكية و المؤسسة المدفوع للخارج
تحويلات جارية أخرى من الخارج	_ تحويلات جارية أخرى مدفوعة للخارج
	رصيد العمليات الجارية مع الخارج
العمليات الرأسمالية	
رصيد العمليات الجارية مع الخارج	مشتريات صافية لمبيعات الخارج من الأصول المعنوية
تحويلات رأسمالية من الخارج	
تغير الإلتزامات تجاه الخارج	تغير الدائنية اتجاه الخارج

*إن الواردات في ميزانية الموارد و الإستخدامات للوطن توجد في جهة الموارد بينما في هذا الحساب هي من جهة الإستخدامات، و تفسير ذلك هو أن ميزانية الموارد و الإستخدامات تأخذ بعين الإعتبار مجموع السلع و الخدمات المتاحة للوطن و استخداماتها، بينما حساب العمليات مع الخارج فإنه يسجل مدخلات الوطن و مخرجاته من النقود، بحيث كلما كانت عملية تصدير فإنها تشكل مورداً للنقود و العكس بالنسبة للإستيراد.

إن هذا الحساب أعد من وجهة نظر الداخل أي الوطن، و يمكن إعداده من وجهة نظر الخارج (أي الموارد تصبح استخدامات و العكس).

القسم الثاني:

المحاسبة الوطنية كأداة لتصوير النشاط الإقتصادي

لقد تم تقسيم هذا القسم إلى ثلاث (03) فصول، يتناول كل منها أحد أهم الجداول في المحاسبة الوطنية.

الفصل الأول: الجدول الإقتصادية العام TEE

Le Tableau Economique d'Ensemble

تتميز المحاسبة الوطنية بخاصية التجميع باستعمال الحسابات و الجداول، فنظرا لتعدد عمليات السلع و الخدمات و عمليات توزيع الدخل، لجأ المحاسبون الوطنيون إلى وضع جدول شامل و كلي يضم كل هذه العمليات، إضافة إلى معطيات حول أرصدة حسابات القطاعات من شأنه أن يعطي صورة مختصرة عن النشاط الاقتصادي لدولة خلال سنة معينة، و يسمى هذا الجدول بـ " الجدول الإقتصادي الكلي، العام أو المجمع ".

1. تعريف الجدول الإقتصادي العام: " TEE "

"يعتبر TEE جدولا تركيبا يضم في شكل مندمج و في وثيقة واحدة المعلومات الموجودة في الحسابات الأولية لمختلف القطاعات المؤسسية، فهو إذن يضم حسابات العمليات الإقتصادية التي تجريها القطاعات المؤسسية : العمليات على السلع و الخدمات، عمليات التوزيع، و أحيانا العمليات المالية"[19].

فهو جدول إلتقائي بين مختلف القطاعات عموديا و العمليات التي قامت بها هذه القطاعات أفقيا، و هكذا فهو يعطي نظرة شاملة و مختصرة عن النشاط الاقتصادي الوطني.[20]

فهو يجمع أهم النتائج الإقتصادية المالية للإقتصاد الوطني خلال سنة معينة و بالتالي يعتبر من بين أهم الوثائق التي توفرها لنا المحاسبة الوطنية كجدول قيادي للإقتصاد الوطني.

2. الهيكل العام للجدول الإقتصادي العام: [21] و يتشكل من ثلاثة أجزاء رئيسية:

[19] المرجع السابق، ص.156.

[20] ANDREE Kartchevsky, Comptabilité Nationale, ELLIPSES, 1995,P .47 .

[21] المرجع السابق، ص.157. (بتصرف)

أ. **جزء مركزي:**

و يسجل فيه عناوين مختلف العمليات الإقتصادية، حيث نسجل الصادرات و الواردات ثم العمليات على السلع و الخدمات و بعد ذلك عمليات التوزيع، أي العمليات غير المالية، لننتهي في أسفل الجدول بتسجيل أرصدة مختلف حسابات القطاعات.

ب. **الجزء الأيمن:**

ويخصص للموارد، ويجزء إلى 6 أعمدة لكل قطاع مؤسسي عمود بما في ذلك الخارج، و عمود للمجموع، و في كل عمود نسجل مبالغ العمليات التي تعتبر مورد بالنسبة لذلك القطاع أما في عمود المجموع نسجل لكل سطر مجموع موارد العملية المقابلة.

جـ. **الجزء الأيسر**: و يتعلق بالإستخدامات و نفس ما قيل عن الجزء الأيمن بالنسبة للموارد يقال عن الجزء الأيسر بالنسبة للإستخدامات.

ملاحظات حول الجدول: [22]

- إن هذا الشكل لـ TEE ليس هو الشكل الوحيد لهذا الجدول، و إنما قد يختلف شكله من بلد لآخر و ربما حتى في نفس البلد من سنة لأخرى؛
- إن العمليات المالية تستعبد من TEE لأنها تدرس في جدول تركيبي آخر له نفس الهيكلة مع TEE و هو جدول العمليات المالية؛
- إن هندسة TEE تظهر لنا سطريا حسابات العمليات، و عموديا حسابات القطاعات (الحساب الشامل لكل قطاع)؛
- إن عمليات التوزيع تكون متوازنة سطريا حيث أن مجموع موارد كل سطر يجب أن يكون يساوي مجموع الإستخدامات لنفس السطر، لكن العمليات على السلع و الخدمات لا تكون متوازنة سطراً بسطر، و هو ما جعل المصالح المختصة في إعداد هذا الجدول في الجزائر تدخل قطاعا وهميا (يسمى السلع و الخدمات)، و لا معنى له من الناحية الإقتصادية إلا أنه يؤدي الدور المحاسبي في التوازن، أي أن الهدف منه إحداث توازن محاسبي.

[22] Mourad LABIDI ,OP.CIT.P.132.

الجدول رقم 5: الجدول الاقتصادي الكلي

الموارد R							الإستخدامات E					
SQS	AP	MEI	RDM	B S	TOT	Opérations	SQS	AP	MEI	RDM	BS	TOT
						العمليات على السلع و الخدمات الصادرات الواردات انتاج **مجموع العمليات على السلع و الخدمات(1)**						
						عمليات التوزيع تعويضات الأجراء ضرائب غير مباشرة – **مجموع عمليات التوزيع (2)**						
						مجموع العمليات غ المالية المجموع (1) و(2) احتياج تمويل قدرة التمويل **المجموع العام**						
						أرصدة محاسبية قيمة مضافة فائض خام للاستغلال دخل متاح ادخار خام						

المصدر: عبد المجيد قدي و قادة أقاسم، مرجع سبق ذكره، ص, 159

الإستعمالات الإقتصادية (التحليلية) للجدول الإقتصادي العام:[23]

يعتبر الجدول كأداة لتحليل النشاط الإقتصادي في الماضي، و التنبؤ بمجال النشاط الإقتصادي في المستقبل وأهم هذه الإستعمالات:

- ✓ القراءة المباشرة للمجاميع؛
- ✓ حساب الكثير من العلاقات بسهولة تامة؛
- ✓ اختبار الكثير من العلاقات المحاسبة؛
- ✓ وضع نسب السلوك الإقتصادي؛
- ✓ التنبؤ الإقتصادي في المدى القصير.

1. القراءة المباشرة للمجاميع:

من بين المجاميع التي يمكن قراءتها بسهولة من الجدول الإقتصادي العام، الإنتاج الكلي الخام بسعر الإنتاج، القيمة المضافة الخاصة للوطن، الإستهلاك الإنتاجي للوطن، الإستهلاك النهائي، التراكم الخام للأصول الثابتة، الدخل الخام المتاح RDB

2. **حساب الكثير من المجاميع بسهولة تامة:** مثلا:

- الإنتاج الكلي الخام بسعر السوق = إ.ك الخام بسعر الإنتاج + TVA + DT /I

$PTB_{PM} = PTB_{PP} + TVA + DT/I$

- الإنتاج الداخلي الخام = الإنتاج الكلي الخام – الإستهلاك الإنتاجي

أو = إ. الداخلي خ = ∑ القيمة المضافة + TVA + حقوق الجمارك.

- الدخل الداخلي = الإنتاج الداخلي الخام – إهتلاك الأصول الثابتة
- التراكم الخام = مجموع التراكم الإجمالي للأصول الثابتة + مجموع تغير المخزون.

[23] المرجع السابق، ص ص.169-175.(بتصرف)

3. **إختبار الكثير من العلاقات المحاسبية:**

من خلال TEE يمكننا أن نختبر كثيراً من العلاقات المحاسبية سواء بالنسبة للقطاعات أو للوطن فمثلا: بالنسبة لقطاعي SQS و MEI يمكننا التحقق مما يلي:

$$\sum VAB + \sum SUB = \sum RS + \sum ILP + \sum EBE$$

كما يمكن التحقق من حساب الإنتاج الداخلي الخام من وجهة نظر الإنفاق حيث أن:

$$PIB = CF + ABFF + \Delta S + X - M$$

و كذلك التحقق من حساب الدخل الداخلي من وجهة نظر المداخيل حيث:

$$RI = \sum RS + \sum ILP + \sum ENE - \sum SUB$$

و كل هذه المجاميع تكون بالنسبة لفروع الإنتاج فقط أي بالنسبة لـ SQS و كذا قطاع MEI

4. **وضع نسب السلوك الإقتصادي:** أهم النسب التي يمكن حسابها من TEE هي:

أ_ المعادلات و النسب الخاصة بقطاعات الوطن:

- **الميل المتوسط لإستهلاك العائلات :**

$$APC_M = \frac{CF}{RDB}$$

- **الميل الحدي لإستهلاك العائلات:**

م.ح.إ العائلات = تغير الإستهلاك النهائي بين سنتين متتابعتين للعائلات / تغير الدخل الخام المتاح بين نفس السنتين للعائلات

$$MPC = \frac{\Delta CF}{\Delta RDB}$$

➢ **مرونة الإستهلاك بالنسبة للدخل:**

$$= \frac{\Delta CF / \Delta RDB}{CF / RDB} = \frac{\Delta CF}{\Delta RDB} \times \frac{RDB}{CF} = MPC \times \frac{1}{APC}$$

➢ **الميل المتوسط للإدخار:**

$$APS = \frac{EB}{RDB} = 1 - APC$$

➢ **الميل الحدي للإدخار:**

$$MPS = \frac{\Delta EB}{\Delta RDB} = 1 - MPC$$

➢ **إن حساب المداخيل و النفقات يسمح لنا بحساب معدل العبء الضريبي: حيث**

$$\text{م ع ض} = \frac{\sum ID}{EB} \times 100 = \frac{\text{الضرائب المباشرة (على الدخول)}}{\text{الإدخار الخام}}$$

➢ **إن حساب التراكم يسمح لنا بحساب معدل التمويل الذاتي أي حجم تمويل الإستثمارات بواسطة الإدخار الخام للقطاع ويعطي بالعلاقة التالية:**

$$\text{معدل التمويل الذاتي} = TAF = \frac{EB}{AB} = \frac{\text{الإدخار الخام}}{\text{التراكم الخام}}$$

ب_ المعادلات و النسب الخاصة بالوطن:

- ✓ معدل العبئ الضريبي = ∑ الضرائب (مباشرة و غيرمباشرة)/PIB
- ✓ معدل العبئ شبه الضريبي = الإشتراكات الإجتماعية / PIB
- ✓ معدل الإقتطاع الإجباري = معدل العبئ الضريبي + م ع شبه ضريبي
- ✓ معدل التمويل الذاتي للوطن = ∑ الإدخار الخام / ∑ التراكم الخام EB/AB
- ✓ معدل التراكم للوطن = التراكم الخام / الإنتاج الداخلي الخام AB/PIB_{PM}
- ✓ الميل المتوسط للإستيراد = الواردات الإنتاج الداخلي الخام M/PIB
- ✓ المعدل المتوسط للصادرات = الصادرات / الإنتاج الداخلي الخام.
- ✓ معدل تغطية التجارة الخارجية = الصادرات / الواردات.
- ✓ معدل الديون الخارجية = ∑ إحتياجات التمويل للوطن / الإنتاج الداخلي الخام.

5 _ التبؤ الإقتصادي:

إن الجدول الإقتصادي العام هو أساس إعداد الميزانية الإقتصادية أو مخطط قصير المدى، و هذه الميزانية هي عبارة عن حسابات وطنية تقديرية تعكس الحالة المتوقعة للإقتصاد لسنة مستقبلية، وتختلف الميزانية الإقتصادية عن الميزانية السنوية للدولة، لأن هذه الأخيرة عبارة عن توقعات الإيرادات و النفقات لعون إقتصادي واحد هو الدولة، و الغاية الأساسية للميزانية الإقتصادية للدولة هي إنارة السياسة الإقتصادية للحكومة في المدى القصير.

إن TEE بكونه أساسا للميزانيات الإقتصادية و ضمانة لإنسجام التنبؤات فإنه يشكل أداة نادرة للتنبؤ الإقتصادي.

تمرين: انطلاقا من تمرين الأعمال الموجهة، قم بإعداد الجدول الإقتصادي العام.

الموارد R **الإستخدامات E**

SQS	AP	MEI	RDM	B S	TOT	Opérations	SQS	AP	MEI	RDM	BS	TOT
2000			940	700 8000	940 700 8000 2000	X M PB CI	8000			700	940 2000	940 700 8000 2000
6000					**6000**	**VAB**	6000					6000
1640 1200	440				2080 1200	RS ILP		1200	2080			2080 1200
3160					**3160**	**EBE**	3160					3160
140 2000	1000	360			360 140 3000	ID IBS مداخيل أخرى		360 140	3000			360 140 3000
1020	260	4720	(240)		**5760**	**RDB**	1020	260	4720	(240)	00	5760
	200	4000			4200	CF					4200	4200
1020	60	720	(240)		**1560**	**EB**	1020	60	720	(240)	00	1560
1000	160	400			1560	AB					1560	1560
20	(100)	320	(240)		**00**	**Cafi**	20	(100)	320	(240)		00
				8700		Equilibre en BS					8700	

مثال: انطلاقا من معطيات تمرين الأعمال الموجهة رقمً 2، قم بوضع مختلف النسب و المعادلات الممكنة.

الحـل:

ا_ أهم النسب والمعادلات الخاصة بالقطاعات:

1. **معدل العبء الضريبي لقطاع العائلات:** الضرائب /PIB = $\frac{300 + 400}{5850}$

= **% 11,96**

2. **معدل التمويل الذاتي:** SQS = الإدخار الخام / التراكم الخام

= $\frac{300 -}{400 + 1900}$ = **% 13,04** −

3. الميل المتوسط للإستهلاك للعائلات =

$$\frac{CF}{RDB} = \frac{2500}{5850 + 2500} = \textbf{\% 29,94}$$

RDB = EB + CF

4. الميل المتوسط لإدخار العائلات:

$$\frac{\text{الإدخار الخام}}{\text{الدخل الخام المتاح}} = \frac{EB}{RDB} = \frac{5850}{8350} = \textbf{70,06 \%}$$

5. معدل تغطية التجارة الخارجية =

$$\frac{\text{الصادرات}}{\text{الواردات}} = \frac{400}{600} \times 100 = \textbf{\% 66,66}$$

الفصل الثاني: جدول المدخلات و المخرجات: " TES "

Le Tableau des Entrées–Sorties

1. ماهية جدول المدخلات والمخرجات: [24]

إن جدول TES يصف لنا هيكل الإنتاج الوطني، و إن أول جدول م

ن هذا النوع صدر سنة 1939 من قبل " Leontieff " حول هيكل جهاز الإنتاج في USA، فجدول المدخلات – المخرجات ما هو إلا عرض مركب لحسابات الإنتاج و الإستغلال للفروع،

و كذلك لتوازن الموارد و الإستخدامات من السلع و الخدمات.

فهو يوضح العمليات على السلع و الخدمات الإنتاجية بشكل أكثر تفصيلاً من TEE . حيث يبين لنا تكاليف الإنتاج الخاصة بكل نوع من أنواع المنتجات، و نعلم أن العمليات المختلفة على السلع و الخدمات يحدث بينها توازن أساسي سواء من ناحية القيمة (الأسعار الجارية) أو من ناحية الحجم (حسب الأسعار الثابتة) فـ: (CF+CI+ABFF+DS+X = PB + M) و إن هذه المساواة بين الموارد و الإستخدامات لكل السلع و الخدمات يمكن تحليلها لكل منتج، و منه يمكن تحليلها لكل فرع، لأن كل فرع يرتبط بمنتوج واحد فقط.

إن جدول المدخلات – المخرجات يظهر موارد كل فرع في عمود و استخدمات كل فرع في سطر.

---

[24] أحلام بوعبدلي، مرجع سبق ذكره، بالاعتماد على:

عبد المجيد قدي و قادة أقاسم،مرجع سبق ذكره،ص.176.

محمد صالحي،مرجع يبق ذكره

ANDREE Kartchevsky ,op .cit.p.68

2.هندسة جدول المدخلات _ المخرجات (بنيته):

الجدول رقم 6: شكل جدول المدخلات – المخرجات

فـروع / نـواتـج	I	II	III	مج الاستخداما ت الوسيطية	الاستهلاك النهائي	ABFF	DS	X	∑الاستخدامات النهائية	E مجموع الاستخدامات
	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10
I II III مجموع الاستهلاك الوسيط للفرع										
القيمة المضافة الخامة الإنتاج الخام للفرعPB الواردتM مجموع الموارد R										

المصدر: عبد المجيد قدي و قادة أقاسم، مرجع سبق ذكره، ص.178.

يمكن تفكيك TES إلى 4 إطارات أو جداول كما يلي:

1. إطار الإستهلاكات الإنتاجية

2. إطار حسابات الإنتاج والإستغلال للفروع

3. إطار الموارد من المنتجات

4. إطار الإسخدمات النهائية

لنشرح كل إطار على حدى بمثال عددي افتراضي معتبرين فيه الإقتصاد يتكون من 3 فروع فقط: زراعة، صناعة، خدمات.

1.2.إطار الإستهلاكات الإنتاجية:

يتشكل من تقاطع السطور الأربعة الأولى مع الأعمدة الأربعة الأولى، إن الفروع تتشابك فيما بينها عن طريق العلاقات التبادلية حيث أن إنتاج كل فرع يعتمد على إنتاج الفروع الأخرى. و هذا الإعتماد المتبادل للفروع على بعضها البعض يمكن وصفه من خلال جدول الإستهلاكات الإنتاجية كما يلي:

فروع / نواتج	زراعة 1	صناعة 2	خدمات 3	∑ الإستخدامات الوسطية من النواتج
زراعة 1	150	10	30	190
صناعة 2	35	390	80	505
خدمات 3	15	100	90	205
∑ الإستخدامات الوسطية للفروع	200	500	200	900

قطر الاستهلاك

Source :Mourad LABIDI ,op.cit

كل عمود يصف لنا مشتريات الفرع من مختلف المنتجات فمثلا: هذا الجدول نجد أن فرع الزراعة يستهلك كاستهلاك وسيط 150 وحدة نقدية من الناتج الزراعي و35 وحدة نقدية من الناتج الصناعي و15 وحدة نقدية من ناتج الخدمات، و بالتالي يكون المجموع للإستهلاكات الوسطية لفرع الزراعة هو 200 وحدة نقدية.

و كل سطر يبين استخدامات الناتج من طرف مختلف الفروع و ذلك بهدف الإستهلاك الوسيط، فهذا الجدول يبين لنا أن المنتجات الزراعية تستخدم كإنتاج وسيط بقدر 150 وحدة نقدية، 10 وحدة نقدية، 30 وحدة نقدية، وذلك من قبل فرع الزراعة، الصناعة، الخدمات على الترتيب.

بعض الملاحظات حول إطار الإستهلاكات الإنتاجية:[25]

- ✓ التجارة: إن التجارة تعتبر كفرع، غير أن هذه الفرع لا يصدر عليه أي ناتج و إنما يولد هوامش تجارية فقط. إلا أن الهوامش لا تعتبر كنواتج لأنها ذات طبيعة خاصة. و جعلها كناتج يجعل الإستهلاكات الإنتاجية تقيم بسعر الإنتاج؛
- ✓ إن قطر إطار الإستهلاكات الوسيطية يوضح لنا الإستهلاك الداخلي أي استهلاك الفرع للنواتج الذي تنتمي إليه سواء كانت مستوردة أو منتجة داخل الوطن؛
- ✓ إن الاستهلاكات الوسطية يتم حسابها على أساس سعر الإستلام (أي على أساس السعر الذي يدفع فعلا من قبل المستعمل الذي يشتري الناتج كي يستخدمه في عملية الإنتاج)؛
- ✓ مصاريف النقل: عند عملية تسليم مواد أولية من مؤسسة لأخرى فإن مصاريف النقل تفوتر عادة لوحدها و لا تدخل ضمن سعر الإستلام فهي تعتبر كاستهلاك انتاجي للفرع المستخدم لناتج النقل؛
- ✓ فرع الصحة، التعليم، و النشاطات الاجتماعية، تقدم خدمات خاصة، بحيث يمكن أن تكون سلعية أو غير سلعية.

2. 2.إطار حسابات الإنتاج و الإستغلال للفروع:

يتشكل من تقاطع السطور رقم: 4،5،6 و الأعمدة الأربعة الأولى، حيث يعطينا في كل عمود حسابات الإنتاج و الإستغلال للفروع.

[25] Sophie Brana et Marie-Claude Bergouignan,TD comptabilité nationale,DUNOD,Paris,2011,p.175.

الجدول رقم 7: حسابات الإنتاج و الإستغلال

	الفروع / العمليات	I	II	III	المجموع
حسابات الاستغلال	مج الاستهلاكات الوسيطية	200	500	200	900
	القيمة المضافة	100	500	400	1000
	إعانات الاستغلال	80	200	100	380
	تعويضات الأجراء	90	300	250	640
	الضرائب المرتبطة بالانتاج	20	150	100	270
	استهلاك رأس المال الثابت	50	100	80	230
	فائض الاستغلال الصافي	20	150	70	240

حـ/ الإنتاج للفرع I

انتاج خام 300	استهلاك وسيط= 200
	من الفرع I = 150
	من الفرع II = 35
	من الفرع III = 15
	القيمة المضافة = 100
∑ 300	**∑ 300**

ح/ الاستغلال للفرع I

قيمة مضافة 100	RS 90
Sub 80	ILP 20
	CCF 50
	ENE 20
∑ 180	**∑ 180**

يمكننا القول أن كل عمود في الإطار 1 و2 معا يعبر عن هيكلة تكاليف الإنتاج للفرع المعني.

3.2. إطار الموارد من المنتجات:

أي السطور 8،7،6 و تمثل الموارد من النواتج الوطن و هو الجدول الأسفل من TES ، حيث يعطينا في أعمدته كل الموارد حسب النواتج من السلع و الخدمات (مستوردة أو منتجة في الوطن)، المتاحة للوطن خلال العام محل الدراسة، تتكون هذه الموارد من PB الفرع مقيما بسعر الإنتاج، مبيعات الإدارات العمومية، الواردات والتي نضيف لها حقوق الجمارك (الرسم الوحيد على الانتاج TVA) و هذا حتى نحترم توازن الإستخدامات (المقيمة بسعر الحصول) مع الموارد من كل ناتج.

إن الهوامش التجارية نجدها مسجلة مرتين في هذا الإطار على أنها الإنتاج الخام لفرع التجارة و مرة أخرى على أنها مجموع الهوامش على النواتج، و من أجل تصحيح ذلك التسجيل نقوم بتسجيل ذلك سالبا في عدد من السطور حتى يكون المجموع معدوما.

الجدول رقم 8: الموارد من النواتج

فـروع / النـواتـج	I	II	III	المجموع
الإنتاج الخام للفروع	300	1000	600	1900
تحويلات النواتج	+ 10	20	−30	00
مبيعات الإدارات العمومية	50	0	20	70
الواردات	60	400	150	610
حقوق الجمارك	10	50	40	100
الضرائب المحملة على الإنتاج	40	30	20	90
الهوامش التجارية	–	–	–	–
الموارد	450	1500	800	2750

ملاحظات حول هذا الإطار:[26]

- PB : الإنتاج الحقيقي أو الفعلي للفرع.
- التحويلات: بين الفروع، فكل مبلغ نضيفه إلى أي فرع في سطر تحويلات النواتج فإنه يخفض من فرع آخر أو فروع أخرى و العكس.
- مبيعات AP: حيث أن خدماتها غير انتاجية و يعتبرها SCEA قطاعا غير منتج، فهي لا تنتج لا سلعاً ولا خدمات انتاجية (لأن خدمات غير الإنتاجية لا تنتج و انما تباع) . هناك بعض الإدارات مثل البريد والمواصلات تنتج وتبيع سلعا و خدمات و تصنف ضمن SQS
- الواردات: أي كل الواردات التي تضاف إلى الإنتاج الخام للفروع لكي تكون مع باقي عناصر الإطار 3

المتاحات من السلع والخدمات للوطن و التي تكون موضوعا للإستعمالات الوسطية و النهائية في نفس الوقت.

تقيم الواردات بدون حقوق على الجمارك: كذلك الإنتاج الخام للفرع في الموارد تقيم من دون هوامش و من دون ضرائب مرتبطة بالإنتاج.

الواردات: كل السلع الجديدة أو الموجودة والتي تدخل نهائيا إلى القطر الإقتصادي وكل الخدمات المقدمة من غير المقيمين. (نستبعد من الواردات النفقات التي تمت في الخارج من قبل المقيمين على عكس TEE) فمثلا خدمات النقل من قبل السواح الجزائريين في الخارج تستعبد من M .

إن أعمدة هذا الإطار تظهر لنا كل الموارد من السلع والخدمات سواء كانت مستوردة أو منتجة داخل الوطن.

[26] عبد المجيد قدي و قادة أقاسم، مرجع يبق ذكره، ص ص.203-207. (بتصرف)

و هناك ملاحظات أخرى أيضا:

1. إن وضع حقوق الجمارك و الضرائب المحملة على الإنتاج ضمن الموارد جاء من أجل تحقيق التوازن بين الموارد و الإستخدامات لأن هذه الأخيرة مقومة بسعر الحصول و الإستهلاك؛

2. إن الهوامش التجارية تسجل مرتين في هذا الإطار، مرة على أنها الإنتاج الخام لفرع التجارة و مرة أخرى على أنها مجموع الهوامش على النواتج، ومن أجل تصحيح هذا التسجيل المزدوج نقوم بتسجيل ذلك سالبا لعدد من السطور حتى يكون المجموع معدوم؛

3. التحـــــويلات: كل فرع ينتج ناتجا وحيدا مميز له لكن أحيانا و لأسباب تقنية يتحتم على فرع الإنتاج أكثر من ناتج واحد، و لذا نقوم بتحويل المنتجات الحتمية أو ثانوية على الفروع المميزة لها. ومن أمثلة المنتجات الحتمية والمرتبطة.

- الغاز المحصل عليه في إنتاج الفحم، إنتاج الصلب، إنتاج البترول .... بصفة حتمية؛
- النفايات الناتجة في صناعة الصلب بصفة حتمية؛

و كمنتجات مرتبطة:

- الحليب و اللحم، أو الصوف و اللحم المحقق في تربية المواشي.

ومن كل ما تقدم فإن الإنتاج الفعلي أو الحقيقي لفرع غير صافي، يتكون من الناتج المميز للفرع، و المحصل في نفس الفرع و الذي نضيف إليه المنتجات الحتمية أو المرتبطة و المنتجات المحملة، المحصلة في نفس الفرع .

فلتحقيق التوازن بين الإستخدامات و الموارد من كل ناتج في TES ، يجب الإنتقال من انتاج الفرع إلى انتاج الناتج المقابل، ويتم هذا الإنتقال بفضل سطرا " تحويلات النواتج " الذي تسجل فيه التصحيحات التالية:

لكل فرع "س" (إذا كان ضروريا) نضيف لإنتاجه الخام المنتجات الحتمية و المنتجات المحملة المميز له المحصلة في فروع أخرى، و ننقض النواتج الحتمية و المحملة غير المميزة للفرع " س " و لكن يتم تحقيقها في هذا الفرع، و هذا التحميل والتصحيح يسمى بتحويلات النواتج.

_ مبيعات الإدارات العمومية:

إن الإدارات العمومية تعتبر قطاعا غير منتج حسب SCEA، إلا أن بعض هذه الإدارات تهتم بنشاطات إضافية ينتج عنها بيع السلع و الخدمات، كتقديم الوجبات في المطاعم الجامعية (أو بيع الخشب من قبل إدارة أملاك الدولة، و الرمال من قبل الجماعات المحلية). لهذا يكون من غير المعقول إهمال نفقات انتاج هذه الخدمات و السلع، و ما دام أنه لا يمكن وضع حساب انتاج لذلك فإن هذه النفقات يظهرها المحاسبين الوطنيين في سطر خاص بها.

4.2.إطار الإستخدمات النهائية:

أي تقاطع السطور 1،2،3،4 مع الأعمدة 5،6،7،8،9،10. ويعتبر هذا الجدول إمتدادا في سطوره للجدول A و يبين هذا الجدول الإستخدامات النهائية حسب النواتج وحسب الفروع في نفس الوقت.

يسمى أحيانا بإطار الطلب النهائي، ويوضح لنا كيف تتوزع النواتج بين الإستهلاك النهائي و التراكم الخام للأصول الثابتة، التغير في المخزون و الصادرات.

_ الإستهلاك النهائي للعائلات:

أي الإستهلاك النهائي على القطر الإقتصادي للعائلات المقيمة و غير المقيمة.

_ الإستهلاك النهائي لـ AP : لقد ذكرنا أنه يقاس بالفرق بين مشتريات الإدارات و المبيعات، إلا أن الإستهلاك النهائي لـ AP الذي يظهر في TES هو الإستهلاك العام، أي من دون تخفيض للمبيعات من السلع و الخدمات. وهذا ما يفسر وجود سطر مبيعات الإدارات العمومية في الإطار 3 ، أي بقصد ضمان التوازن بين الموارد و الإستخدمات من النواتج.

_ الإستهلاك النهائي لـ IF :

_ **صادرات السلع والخدمات:** كل السلع و الخدمات الجديدة أو الموجودة، التي تخرج نهائيا من القطر الإقتصادي و كل الخدمات المقدمة من قبل المقيمين إلى غير المقيمين باستثناء النفقات التي تتم من قبل غير المقيمين (و لهذا نجد أن نفقات السواح الأجانب في خدمات النقل و الإتصال تستبعد من الصادرات. و تقيم الصادرات بسعر FOB أي بقيمة السوق للسلع إلى غاية خروجها من القطر.

توضح لنا السطور عن الإتجاه النهائي لكل ناتج حسب الفروع.

يمكن معرفة قيم هذه العناصر بالنسبة لكل ناتج من خلال قراءة الصفوف لهذا الإطار، أما الأعمدة كل واحد منها يوضح نصيب كل ناتج في عملية معينة. [27]

3.بعض الفرضيات التي يعتمد عليها جدول المدخلات و المخرجات:

1_ إن الإستهلاك النهائي المعتمد للعائلات في TES هو الإستهلاك النهائي على مستوى القطر للعائلات المقيمة و غير المقيمة في حين يستعبد استهلاك العائلات المقيمة خارج القطر. وهذا يختلف عن الإستهلاك النهائي المعبر عنه في TEE ، حيث أن هذا الأخير يعتبر استهلاك العائلات المقيمة فقط سواء داخل القطر أو خارجه.[28]

الإستخدامات الإقتصادية لجدول المدخلات والمخرجات:

يعتبر TES من بين الأدوات المهمة بالنسبة للمحللين الإقتصاديين، حيث يمكنهم من تحليل و متابعة النشاط الاقتصادي لبلد ما، ومن أهم استخداماته:

1_ **<u>حساب بعض المجمعات</u>:** يمكننا هذا الجدول من حساب العديد من المجمعات أهمها:

الإنتاج الكلي الخام PP = $\sum$ الإنتاج الخام للفروع (بسعر الإنتاج).

[27] المرجع السابق، ص ص .209-214.(بتصرف)

[28] Mourad LABIDI,op .cit.p.165.

الإنتاج الكلي الخام PM = ∑ الإنتاج الخام للفروع + الضرائب المحملة على الإنتاج + ∑حقوق الجمارك (بسعر السوق) و هذا من وجهة نظر الإنتاج.

أما من وجهة نظر الإنفاق:

الإنتاج الكلي الخام = ∑ الإستهلاك الوسيط + ∑ الإستهلاك النهائي − ∑ مبيعات الإدارات العمومية + ∑ التراكم الخام للأصول الثابتة + ∑ تغير المخزون + ∑ الصادرات − ∑ الواردات.

$$PTB = \sum CI + \sum CF + \sum VAP + \sum ABEF + \sum DS + \sum X - \sum M$$

VAP= Ventes des AP

أما الإنتاج الداخلي الخام =

الإنتاج الداخلي الخام (بسعر السوق) = الإنتاج الكلي الخام بسعر السوق − ∑ الإستهلاك الوسيط

$$PIB_{PM} = PTB_{PM} _ \sum CI$$

$$PIB = \sum VAB + TVA + \sum DT / I$$

الإنتاج الداخلي الخام = ∑ القيمة المضافة + ∑ TVA + حقوق الجمارك

الإنتاج الداخلي الخام = ∑ الإستهلاك النهائي − ∑ مبيعات الإدارات العمومية + ∑ التراكم الخام للأصول الثابتة + تغير المخزون + ∑ الصادرات − ∑ الواردات.

$$PIB = \sum CF - \sum VAP + \sum ABEF + \sum DS + \sum X - \sum M$$

2_ <u>تحليل هيكلة تكاليف الإنتاج</u>:

يسمح لنا TES بمعرفة و تحليل تكاليف الإنتاج لكل فرع من الفروع من خلال حساب الإنتاج و حساب الإستغلال.

حيث يمكننا معرفة الإستهلاكات الوسطية الخاصة بكل فرع، تكاليف الأجور و الإشتراكات الإجتماعية، تكاليف الضرائب المرتبطة بالإنتاج. [29]

3_ تحليل الصادرات والواردات؛

4_ تحليل هيكلة الإستهلاك النهائي؛

5_ تحليل هيكلة التراكم الخام للأصول الثابتة.

4.استخدام جدول المدخلات والمخرجات في التنبؤ الإقتصادي:

يستخدم TES كأساس للتنبؤ الإقتصادي اعتماداً على نموذج " Leontieff "

الجدول رقم 9: جدول المدخلات – مخرجات.

Branches / Produits	I	II	III	الإستخدامات الوسطية من الناتج	∑ الإستخدامات النهائية	∑ الإستخدامات
I	X_{11}	X_{12}	X_{13}	W_1	d_1	Z_1
II	X_{21}	X_{23}	X_{23}	W_2	d_2	Z_2
III	X_{31}	X_{32}	X_{33}	W_3	d_3	Z_3
∑الإستهلاك الوسيط للفرع CI	V_1	V_2	V_3	W=U	d	Z
القيمة المضافة الخامة VAB	V_1	V_2	V_3	V		
الإنتاج الخام للفرعPT	X_1	X_2	X_3	X		
الواردات M	M_1	M_2	M_3	M		
∑ الموارد	R_1	R_2	R_3	R		

Source : Mourad LABIDI,op.cit.

[29] عبد المجيد قدي و قادة أقاسم، مرجع سبق ذكره، ص ص .228-323.(بتصرف)

حيث أن X_{ij} تمثل الإستهلاك الوسيط من الناتج i في الفرع j أي أن X_{13} يمثل الإستهلاك الإنتاجي من الناتج الأول في الفرع 3. أي أن i يمثل السطر الممثل للنواتج و j يمثل العمود الممثل للفروع.

U_j يمثل مجموع الإستهلاك الوسيط للفرع j من مختلف النواتج فمثلا أن U_3 يمثل الإستهلاك الوسيط للفرع 3 من مختلف النواتج.

V_j يمثل القيمة المضافة الخامة للفرع j فمثلا V_3 تمثل القيمة المضافة للفرع 3، X_j تمثل الإنتاج الخام للفرع j ، فمثلا X_1 تمثل الإنتاج الخام للفرع 1.

M_j تمثل الواردات في الفرع j فمثلا M_3 تمثل واردات الفرع 3.

W_j تمثل مجموع الإستخدامات الوسطية من الناتج i في مختلف الفروع. فمثلا W_2 تعني مجموع استخدمات الناتج 2 في مختلف الفروع.

d_i تمثل مجموع الإستخدمات النهائية من الناتج i في مختلف القطاعات غير الإنتاجية فمثلا d_3 تمثل مجموع الإستخدامات النهائية من الناتج 3.

لدينا:

$\sum$ الإستخدامات = $\sum$ الإستخدامات الوسطية + $\sum$ الإستخدامات النهائية

$$Zi = w_i + d_i$$

كما أن مجموع الموارد للفرع = الإنتاج الخام للفرع + واردات الفرع

أي: $R_j = X_j + M_j$

و ما دام أن مجموع الموارد يساوي مجموع الإستخدامات فإن:

$$R1 = Z_1 \Longrightarrow W_1 + d_1 = X_1 + M_1$$

$$\Longrightarrow X_1 = W_1 + d_1 - M_1$$

لنفرض أن $Y_1 = d_1 - M_1$ و منه فإن :

$$X_1 = W_1 + Y_1$$

حيث أن Y_1 تمثل الطلب النهائي الصافي من الواردات على المنتج 1.

وبتعويض W_1 بعناصرها الموجودة في الجدول نحصل على ما يلي:

$$W_1 = X_{11}+X_{12}+X_{13}$$

$$X_1=X_{11}+X_{12}+X_{13}+Y_1$$

و بنفس الطريقة نحصل على:

$$X_2=X_{21}+X_{22}+X_{23}+Y_2$$

$$X_3=X_{31}+X_{32}+X_{33}+Y_3$$

$$Y_3 = d_3 - M_3$$

المعامل الفني أو التقني: Coefficient techniaue

و يعتبر أداة لقياس التبادل بين الفروع أي المشتريات و المبيعات بين الفروع من السلع و الخدمات لأغراضها الإنتاجية. و يمكن الحصول على هذا المعامل بقسمة الإستهلاك الإنتاجي من الناتج i في الفرع j على انتاج الفرع j ونرمز له بـ: a_{ij}[30]

$$a_{ij} = \frac{X_{ij}}{x_j}$$

مثال:

ليكن انتاج قطاع الزراعة هو 12000 وحدة نقدية

و يستهلك ما قيمته 6000 من فرع الطاقة فيكون المعامل الفني

$$\frac{6000}{12000} = 0.05 = \mathbf{5\ \%}$$

و بقيامنا بقسمة الإستهلاكات الإنتاجية في الفروع على إنتاج الفروع نحصل على ما يسمى بمصفوفة المعاملات الفنية التي نرمز لها بـ A . و هذه المصفوفة هي التي تستخدم في التنبؤ

[30] المرجع السابق، ص ص.236-240.(بتصرف)

تحت مجموعة من الفرضيات من أهمها: ثبات المعاملات عبر الزمن، و كذلك أن الإستهلاكات الإنتاجية هي استهلاكات نقدية.

وبالعودة إلى المعادلات السابقة:

$$X_1=X_{11}+X_{12}+X_{13}+Y_1$$

$$X_2=X_{21}+X_{22}+X_{23}+Y_2$$

$$X_3=X_{31}+X_{32}+X_{33}+Y_3$$

و مادام أن

$$a_{ij} = \frac{X_{ij}}{x_j}$$

فإنه يمكن كتابة X_{ij} على الشكل التالي

$$X_{ij} = a_{ij} \times X_j$$

فبتعويض X_{ij} بقيمتها في المعادلات السابقة نجد:

$$X_1=a_{11}.X_1+a_{12}.X_2+a_{13}.X_3+Y_1$$

$$X_2=a_{21}.X_1+a_{22}.X_2+a_{23}.X_3+Y_2$$

$$X_3=a_{31}.X_1+a_{32}.X_2+a_{33}.X_3+Y_3$$

وبهذا نكون أمام معادلة خطية يمكن كتابتها على النحو التالي:

$$\begin{pmatrix} X_1 \\ X_2 \\ X_3 \end{pmatrix} = \begin{pmatrix} a_{11} & a_{12} & a_{13} \\ a_{21} & a_{22} & a_{23} \\ a_{31} & a_{32} & a_{33} \end{pmatrix} \begin{pmatrix} x_1 \\ x_2 \\ x_3 \end{pmatrix} + \begin{pmatrix} y_1 \\ y_2 \\ y_3 \end{pmatrix}$$

ليكن لدينا الشعاع

$$\begin{pmatrix} y_1 \\ y_2 \\ y_3 \end{pmatrix} = y \text{ و} \begin{pmatrix} x_1 \\ x_2 \\ x_3 \end{pmatrix} = X$$

و مصفوفة المعاملات الفنية A ، فنكون إذا أمام المعادلة التالية:

$$X = AX + Y \qquad X - AX = Y$$

$$X\,(1-A) = Y$$

و السؤال الذي يطرح علينا عادة أنه إذا تم تغيير في الطلب فما هو الحجم اللازم من الإنتاج لتغطية هذا الطلب، و هكذا لإظهار المعادلة على أساس أنها بحث عن الإنتاج اللازم لابد من ضرب أطرافها بـ $(1-A)^{-1}$ فنحصل على =

$$X\,(1-A)\;(1-A)^{-1} = (1-A)^{-1}\,Y$$

وهي معادلة التنبؤ[1] $\boxed{X = (1-A)^{-1}\;Y}$

Repation de Leontieff

[31] المرجع السابق، ص ص.246-250.(بتصرف)

الفصل الثالث: جدول العمليات المالية: "TOF "

T ableau des Opérations Financiéres :

يتم توجيه مدخرات الأعوان الإقتصادية في أغلب الأحيان إلى تمويل الإستثمارات، إلا أنه قد يحدث أحيانا أن قيمة الإستثمارات تكون أكبر من الإدخار المحقق من قبل العون، و هذا يعني أن العون في حاجة إلى تمويل. كما أنه في الحالة المغايرة أي حالة ما تكون الإستثمارات أقل من الإدخار فهذا يعني أن العون له قدرة تمويل.

إن إشباع هذه الحاجة إلى التمويل أو استخدام قدرة التمويل يخلق صنفا و نوعا جديدا من العمليات الإقتصادية، هذا النوع من العمليات الإقتصادية هو الذي يوضح كيف تقوم الأعوان الإقتصادية بتمويل حاجة التمويل، و كيف تستخدم قدراتها التمويلية، و تسمى هذه العمليات بالعمليات المالية.

1. مسميات و محتويات العمليات المالية:

ويتبنى SCEA نفس التسميات التي يتبناها SCN بالنسبة للعمليات المالية، و يتم تصنيفها حسب وظيفتها المالية إلى:

1.1 وسائل الدفع " Instruments de paiement " وتتكون من:

1.1.1 وسائل الدفع الدولية: مثل

– الذهب: و الذي يعتبر دينا للدولة على باقي العالم (لا يتضمن الذهب الموجه للإستخدام الصناعي).

– العملات الصعبة: تعتبر أيضا ديونا للدولة على باقي العالم.

2.1.1 النقود: و التي تعتبر كديون على المؤسسة التي تقوم بإصدارها و كحقوق بالنسبة للعون الإقتصادي الذي يحتفظ بها (تضم النقود الجاهزة و الودائع تحت الطلب القابلة للتحويل

الأوراق و القطع المعدنية في التداول و الودائع تحت الطلب القابلة للتحويل(حسابات جارية مصرفية، حسابات خاصة لدى الصكوك البريدية).

2.1 وسائل التوظيف: حيث تضمن هذه الأصول حقوقا للذي يحوزها، وتستخدم من أجل جمع الإدخار و تضم:

أ- الودائع الأخرى غير الجارية مثل ودائع التوفير، الودائع لأجل؛

ب- الأوراق قصيرة الأجل (أذونات، سندات قصيرة الأجل) و هي كل الأوراق ذات ميعاد إستحقاق أقل من عام).

جـ- الإلتزامات و السندات طويلة الأجل: و هي ذات ميعاد استحقاق يساوي أو يتجاوز سنة[32]

د- الأسهم و حصص رأس المال: أسهم، حصص، شهادات، مساهمات.

و- عوائد رأس المال للملاك في أشباه الشركات .

3.1 وسائل التمـويل: و هي التي تنشأ عن الاتفاق بين وحدتين مؤسسيتين، تضع إحداهما تحت تصرف الأخرى وسائل دفع مقابل فائدة، و تضم:

أ- القروض قصيرة الأجل: غير المذكورة أعلاه ذات موعد استحقاق أقل من عام كالقروض الموجهة للمؤسسات العائلات والإدارات.

ب- القروض التجارية و التسبيقات: و هي القروض الموجهة للمؤسسات، العائلات، الإدارات، و التسبيقات على الأشغال قيد الإنجاز، و التسبيقات على الأشغال المطلوبة.

جـ- القروض طويلة الأجل: غير المذكورة أعلاه، وهي كل القروض ذات موعد استحقاق يتجاوز السنة.

[32] المرجع السابق، ص ص.269-270.

4.1 حقوق العائلات على الإحتياطات التقنية للتأمين على الحياة و المعاشات:

و هي كل الإلتزامات التي تقوم بها شركات التأمين على الحياة، و صناديق المعاشات،..الخ. و تقابل هذه الإحتياطات التي تكونها هذه المؤسسات تعويضات المؤمنين في حالة النكبات. و تمثل إذا حقوقا للمؤمنين و ديونا على مؤسسات التأمين.

2. الأعوان المالية في نظام الحسابات الإقتصادية الجزائرية:

يستخدم المحاسبون الوطنيون نفس الأعوان المستخدمة في TEE أي القطاعات المؤسسية، و الهدف من ذلك هو السماح بتقريب العمليات المالية من العمليات غير المالية.

و تتمثل الأعوان المالية (أو المؤسسات المالية) في:

_ الخزينة؛

_ بنك الجزائر؛

_ البنوك التجارية؛

_شركات التأمين.

تلعب هذه المؤسسات المالية دوراً هاما في الوساطة المالية، حيث تقوم بتحويل الإدخار المودع لديها لمدة قصيرة (كودائع العملاء...) إلى قروض قصيرة و متوسطة الأجل للشركات مثلا. فهي التي تسمح للقطاعات ذات الفائض بتوظيف قدراتها التمويلية، و القطاعات العاجزة بتمويل تراكمها.[33]

3. التسجيل المحاسبي للعمليات المالية:

لا تسجل العمليات كموارد و استخدمات كما في العمليات الأخرى، أي على السلع و الخدمات و عمليات التوزيع، و إنما يتم تسجيلها على أساس تغير الحقوق (الدائنية) ، وتغير الديون لكل قطاع، و هذه الطريقة تسمح بفهم أفضل للوضعية المالية لكل عون إقتصادي في نهاية السنة محل الدراسة، و يمكن المقارنة بين الطريقتين من خلال المثال التالي:

[33] المرجع السابق، ص ص.271-272.

قام قطاع (X) بالعمليات المالية التالية خلال سنة n (أنظر للمثال و الحل في كتاب المحاسبة الوطنية لعبد المجيد قدي و قادة أقاسم ص.273-274)

اقتراض طويل الأجل بقيمة 495

تسديد للقروض السابقة 440

إقراض بـ 1650

استرجاع قروض سابقة 660

إصدار سندات 550

أ- طريقة التسجيل المحاسبي حسب " موارد - استخدامات "

مـــوارد		**استخـدامات**	
اقتراض	495	تسديد للقروض السابقة	440
استرجاع	660	إقتراض	1650
إصدار سندات	550		
الرصيد	**385**		
المجموع	**2090**	**المجموع**	**2090**

ب- طريقة التسجيل وفق تغير الحقوق و الديون: (الديون والدائنية)

تغير الدائينية (أصول)		**تغير الديون (خصوم)**	
اقراض	1650	إقتراض	495
استرجاع	-660	تسديد	- 440
		إصدار سندات	+ 550
التغير الكلي للحقوق	990	∑ تغيرات الديون	605
		الرصيد	385
المجموع	**990**	**المجموع**	**990**

نلاحظ على هذه التسجيل أن الأرقام التي تعبر عن الإسترجاع أو التسديد هي أرقام سالبة، و هذا ما يعني أن التسديد هو انخفاض في حجم الديون، كما أن الإسترجاع هو انخفاض في حقوق المؤسسة على الغير، و بالمقابل فإن أي اقراض جديد أو اقتراض يعبر عنه برقم موجب و هذا يعني أن الإقراض هو زيادة في حقوق المؤسسة، و الإفتراض هو ارتفاع في ديون المؤسسة (فهذه الطريقة تبرز لنا بشكل أفضل الحالة المالية للقطاع، حقوقه ارتفعت بـ 990 وديونه ارتفعت بـ 605).

كما أن هذه الطريقة تحترم تجانس العمليات المالية حيث تضع من جهة العمليات المرتبطة بالحقوق ارتفاعا و انخفاضا ومن جهة ثانية العمليات الخاصة بالديون ارتفاعا انخفاضا، و هذا هو الأمر الغائب في التسجيل عن طريق الموارد و الإستخدامات. إذ أن هذه الطريقة تجمع الموارد كلها في جهة واحدة في حين أن هذه الموارد قد تختلف. فمثلا عملية الإسترجاع تختلف عن عملية الإقتراض (تغير في الديون)

بالإضافة إلى تسجيل العمليات المالية عن طريق تغير الحقوق و الديون، هناك مبدأ ثاني و هو مبدأ تسجيل التغيرات الصافية للحقوق و الديون المقابلة لكل عملية مالية.

فتسجيل كل تغيرات الحقوق و الديون المتعلقة بكل عملية لعون إقتصادي، فهذا يثقل و يكثر من القيود التي يصعب كتابتها. بالإضافة إلى صعوبة الحصول على المعلومات الإحصائية. ولهذا نلجأ إلى تسجيل التغيرات الصافية فقط لكل عملية لكل عون، ولهذا يكون التسجيل للعمليات السابقة في الحساب المالي كما يلي:

من المثال السابق يكون التسجيل وفق مبدأ التسجيل عن طريق التغير الصافي كما يلي:

التغير الصافي لإقتراضات القطاع: 495 – 440 = **55**

و التغير الصافي للقروض الممنوحة: 1650 – 660 = **990**

ومنه يكون لدينا الجدول التالي:

تغير الحقوق		تغير الديون	
اقراض	990	إقتراض	55
		إصدار سندات	550
التغير الكلي للحقوق	990	التغير الكلي	605
		الرصيد	385
المجموع	**990**	**المجموع**	**990**

المصدر:عبد المجيد قدي و قادة أقاسم، مرجع سبق ذكره ص.277.

نلاحظ أن المجاميع و رصيد الحقوق و الديون تبقى نفسها إلا أن ما نستفيده من هذا التبسيط فإننا نفقده من حيث المعلومات. (فمثلا مبلغ 55 للإقتراض. فإن المستخدم لهذا الحساب يجهل الدلالة الحقيقية لهذا الرقم، لأن ما يمكن قوله هو أن إقتراضات القطاع المعني عرفت خلال السنة محل الدراسة تغيراً صافيا بقيمة 55. إلا أنه يجهل قيمة الإقتراضات و قيمة التسديدات (للقروض السابقة) التي تمت من قبل القطاع المعني.[34]

4. الحساب المالي للقطاعات:[35]

يعتبر الحساب المالي، الحساب الخامس في سلسلة الحسابات الأولية للقطاعات المؤسسية، و يأتي بعد حساب التراكم الذي يمكن أن يكون رصيده إما احتياج تمويل أو طاقة تمويل، حيث يمثل رصيد كل العمليات غير المالية. يعتبر الحساب المالي الحساب الذي يبين تمويل هذه الإحتياجات (عن طريق الإصدار أو التوظيف أو الإقتراض) بالنسبة للأعوان

[34] المرجع السابق، ص ص. 274-277.(بتصرف)

[35] المرجع السابق، ص ص.279-281.(بتصرف)

العاجزة. و الإستخدام لهذه الطاقة التمويلية (عن طريق التوظيف أو الإقراض) في حالة القطاعات ذات الفائض .

و بصفة عامة فإن الحساب المالي لعون إقتصادي ما يوضح كل العمليات المالية التي يقوم بها هذا العون خلال العام (مهما كان الهدف من هذه العمليات المالية دفع، توظيف، تمويل).

ويمكننا إعطاء فكرة عما يحتوي عليه الحساب المالي من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم 10 : الحساب المالي للقطاعات

التغير الصافي للديون	التغير الصافي للحقوق
_ نقود	_ نقود
_ ودائع أخرى	_ ودائع أخرى
_ أوراق قصيرة الأجل	_ أوراق قصيرة الأجل
_ سندات	_ سندات
_ أسهم	_ أسهم
_ اقتراض قصير الأجل	_ اقراض قصير الأجل
_ اقتراض طويل الأجل	_ اقراض طويل الأجل
_ احتياطات تقنية	_ احتياطات تقنية
_ ذهب وعملة صعبة	_ ذهب وعملة صعبة
_ مجموع: التغير الصافي للديون	_ مجموع: التغير الصافي للحقوق
الرصيد	الرصيد
المجموع:	**المجموع:**

المصدر: عبد المجيد قدي و قادة أقاسم،ص .281

5. جدول العمليات المالية: تركيب العمليات المالية

1.5 تعريف جدول العمليات المالية:

يعتبر جدول العمليات المالية جدولا تركيبيا يضم في وثيقة واحدة مجموع العمليات المالية التي اجريت من طرق الأعوان الإقتصادية (القطاعات المؤسسية) للوطن و كذلك يأتي العالم.

و يوضح جدول العمليات المالية كل عملية مالية يقوم بها أي قطاع، كما يوضح هذا الجدول القطاعات التي تمثل لها هذه العمليات تغير حقوق و القطاعات التي تمثل لها تغيرا في الديون. فهو يعطينا صورة عن مجموع التدفقات المالية للوطن وعن الكيفية التي يتم بها التوازن المالي لكل قطاع و للوطن أيضا.

2.5 الهيكل العام لجدول العمليات المالية:

بناءا على التعريف السابق يتميز هذا الشكل بـ:

- يستخدم هذا الجدول القطاعات المؤسسية كأعوان إقتصادية مثل " TEE " وهذا ناتج عن كون القطاع يحترم الوحدة العضوية، و هذا ما يسهل تحليل السلوك المالي للقطاعات؛
- بخلاف TEE، فإن جدول TOF يعمد إلى تجزئة القطاعات إلى قطاعات جزئية و هذا بقصد عزل القطاعات الجزئية التي لها دور مالي متميز و هام؛
- نجد في أعمدة الجدول الحسابات المالية للقطاعات و القطاعات الجزئية؛
- أما على مستوى الأسطر نجد العمليات المالية مرتبة كما يلي:

  _ وسائل الدفع؛

  _ وسائل التوظيف؛

  _ أدوات التمويل.

- كل سطر يمثل حسابا لعملية من العمليات، وكل سطر نجده متوازنا بحيث أن مجموع الحقوق لكل سطر مساو لمجموع تغير الديون لكل سطر.[36]

[36] المرجع السابق، ص ص.282-283.(بتصرف)

مـلاحظـة:

لم يتم إعداد TOF بالنسبة لـ SCEA . و يمكن انطلاقا من جدول العمليات المالية الفرنسي أن نتصور شكلا عاما لجدول العمليات المالية.

جـــــدول رقـــم 11: تغير عناصر الخصوم

تـغيـــــــر عنـــــــاصر الخـــــــــــصوم									
طبيعة العمليات	المؤسسات غير المالية	العائلات	المجموعات المحلية و الإدارات المركزية	الضمان الإجتماعي	بنك الجزائر	البنوك التجارية	شركات التأمين	صناديق المساهمة	الخزينة العمومية	المجموع
توظيف و اقتراض: _ نقد قانوني _ ودائع أخرى _ أوراق قصيرة أخرى _ سندات _ أسهم _ قروض قصيرة الأجل _ ذهب و عملات										
مجموع التوظيفات والقروض										
نطرح **استرجاعات:** _ سندات _ ديون طويلة الأجل										

مجموع الإسترجاعات II									
التغير الصافي للخصوم I – II رصيد الدائنية و الديون قدرة التمويل تسوية									
الـمجموع									

المصدر: صالحي محمد،مرجع سبق ذكره.

جـــدول رقــم 12: تغير عناصر الأصول

تغـــــــــــير عنـــــاصـر الأصـــــــــول										
طبيعة العمليات	المؤسسات غير المالية	العائلات	المجموعات المحلية والإدارات المركزية	الضمان الإجتماعي	بنك الجزائر	البنوك التجارية	شركات التأمين	صناديق المساهمة	الخزينة العمومية	المجموع
توظيف و اقراض _ نقد قانوني _ ودائع أخرى _ أوراق قصيرة أخرى _ سندات _ أسهم _ قروض قصيرة الأجل – قروض طويلة الأجل _ ذهب و عملات										
مجموع التوظيفات والقروض ا										
نطرح **استرجاعات:** _ سندات										

_ ديون طويلة الأجل										
مجموع الإسترجاعات II										
التغير الصافي للأصول II – I رصيد الدائنة و الديون قدرة التمويل تسوية										
المجموع										

المصدر: صالحي محمد،مرجع سبق ذكره.

6. استخدامات جدول العمليات المالية:

يعتبر TOF مثله مثل TEE و TES من حيث الأهمية بالنسبة للمحلل الإقتصادي، و عليه فإن جدول العمليات المالية يمكن أن يستخدم في:

1- لمعرفة الحلقات المالية الرئيسة للإقتصاد، كما يسمح بتحليل السلوك المالي لمختلف القطاعات؛

2- يسمح بإجراء الدراسات المقارنة للأنظمة المالية زمنيا بالنسبة لبلد معين، و مكانيا أي بين دول متعددة خلال عام معين أو أعوام مختلفة؛

3- يسمح مع TEE بالقيام بالتنبؤات الإقتصادية، إذ يعتبر أداة للسياسة الإقتصادية و النقدية.[37]

ملاحظة: يعطينا الجدول التالي قائمة الأصول المالية كما تظهر في نظام " SECN " System elargi des comptes national

الجدول رقم 13: الأصول المالية حسب SECN

الوظيفة الأساسية	الأصول المالية Actifs financiers
أدوات الدفع	F 00 وسائل الدفع الدولية F 10 النقود
وسائل التوظيف	F 20 ودائع غير نقدية F 30 سندات قابلة للتداول F 40 سندات F 50 الأسهم و باقي المساهمات
أدوات التمويل	F 60 قروض قصيرة الأجل F 70 قروض متوسطة و طويلة الأجل
أدوات التوظيف والتمويل في آن واحد	F 80 الإحتياطات التقنية للتأمين

المصدر: بوفجي عبد الوهاب، محاضرات في المحاسبة الوطنية، غ م، جامعة الأغواط، 2001/2000

[37] صالحي محمد، مرجع سبق ذكره.

تصنف الأصول المالية و النقدية حسب معيارين مكملين لبعضهما، الوظيفة الأساسية و درجة السيولة.

و يقصد بالوظيفة الأساسية الدور المهيمن الذي تلعبه هذه الأصول في النشاطات الاقتصادية الجارية(أدوات دفع، أدوات توظيف و أدوات تمويل)، أما درجة سيولة أصول مالية فيقصد بها خاصية التحوُل في ظرف وجيز إلى نقود بدون فقدان قيمة.[38]

[38] بوفجي عبد الوهاب، مرجع سبق ذكره.

تمـــــــــارين:

التمرين1:

لدينا اقتصاد ما معطياته كمايلي:

مجموع الاستخدامات من السلع و الخدمات للوطن= 200000 دج.

يمثل الانتاج الكلي الخام بسعر السوق 70% منه،

2000 =TVA

3500 =DT/I

45000 =VAB

ΔS= 16250 و يشكل 25% من مجموع التراكم الخام.

استهلاك الفروع غير الانتاجية = 10000

المطلوب:

1- إعداد ميزانية الموارد و الاستخدامات للوطن؛

2- حساب الانتاج الكلي الخام بسعر السوق بطريقتي الانفاق و الانتاج؛

3- حساب الانتاج الداخلي الخام بالطريقتين.

الحـــل:

1- إعداد ميزانية الموارد و الاستخدامات للوطن:

$$La\ PTB_{PM} = 200000X0.7$$

$$\mathbf{La\ PTB_{PM} = 140000}$$

نعلم أن:

$$\sum R = La\ PTB_{PM} + M$$

$$\mathbf{M} = \sum \mathbf{R} - La\ PTB_{PM}$$

$$M= 200000- 140000$$

$$\mathbf{M=600000}$$

$$\text{La } PTB_{PM} = \sum CI + \sum VAB + \sum TVA + \sum DT \setminus I$$

$$\sum CI = \text{La } PTB_{PM} - \sum VAB - \sum TVA - \sum DT \setminus I$$

$$= 1400000 - 45000-2000-3500$$

$$\mathbf{\sum CI = 89500}$$

لدينا:

$$\Delta S=0.25\ AB$$

$$AB= 16250 / 0.25$$

$$\mathbf{AB=65000}$$

نعلم أن:

$$\mathbf{ABFF= AB - \Delta S}$$

$$ABFF= 65000-16250$$

$$\mathbf{ABFF=48750}$$

E		R	
CF	10000	La PTB_{PM}	140000
CI	89500	M	60000
ABFF	48750		
ΔS	16250		
X	35500		
$\sum 200000$		$\sum 200000$	

2- حساب الانتاج الكلي بسعر السوق:

أ. بطريقة الانتاج:

$$\text{La PTB}_{PM} = \sum CI + \sum VAB + \sum TVA + \sum DT \setminus I$$

$$= 89500 + 45000 + 2000 + 3500$$

$$\textbf{La PTB}_{PM} = \mathbf{140000}$$

ب. بطريقة الانفاق:

$$\text{La PTB}_{PM} = \sum CF + \sum CI + \sum ABFF + \sum \Delta S + X - M$$

$$= 89500 + 10000 + 16250 + 48750 + 35500 - 60000$$

$$\textbf{La PTB}_{PM} = \mathbf{140000}$$

3- حساب قيمة الانتاج الداخلي الخام :

أ. بطريقة الانتاج:

$$PIB_{PM} = \sum VAB + \sum TVA + \sum DT \setminus I$$

$$= 45000 + 2000 + 3500$$

$$\textbf{PIB}_{PM} = \mathbf{50500}$$

ب. بطريقة الانفاق:

$$PIB_{PM} = \sum CF + \sum ABFF + \sum \Delta S + X - M$$

$$= 10000 + 48750 + 16250 + 35500 - 60000$$

$$\textbf{PIB}_{PM} = \mathbf{50500}$$

التمرين الثاني:

لدينا المعلومات الآتية الخاصة بـ PIB :

السنوات	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1988
PIB بملايير الدينارات	1001.2	1031.7	1070.8	1106.2	1118.1	1121.4	1139.1

السؤال الأول:

أ. حساب مؤشرات PIB بأخذ سنة 1992 كسنة أساس، ثم سنة 1995 كسنة أساس؛

ب. اعتمادا على مؤشر الأساس لعام 1992، أحسبمعدل نمو PIB خلال الفترة 1992-1998.

السؤال الثاني:

لدينا مؤشرات PIB من سنة 1986 إلى 1992 تم إعدادها إعتمادا على قيمة هذا المقياس بأسعار 1986:

السنوات	1986	1987	1988	1989	1990	1991	1992
مؤشر PIB	100	105.5	111.6	117.6	121.4	121.6	127 .9

المطلوب:

أ. حساب معدل النمو الاقتصادي لسنوات 1987، 1991؛

ب. اعتمادا على الجدولين أعلاه أحسب قيم PIB لسنوات 1986، 1991؛

ت. حساب معدل نمو PIB خلال الفترة 92-98.

الحـــــــــل:

$$Ind\ X_{tn} = \frac{X_{tn}}{X_{t0}} \times 100$$

أ, بأخذ سنة 1992 كسنة أساس:

$$Ind\ X_{93} = 1031.7/1001.2$$

$$\mathbf{Ind\ X_{93} = 103.05\%}$$

$Ind\ X_{94} = 106.95\%$, $Ind\ X_{95} = 110.49\%$, $Ind\ X_{96} = 111.67\%$,

$Ind\ X_{97} = 112\ \%$, $Ind\ X_{98} = 113.77\%$

ب, بأخذ سنة 1995 كسنة أساس:

$$Ind\ X_{92} = 1001.2/1106.2$$

$$\mathbf{Ind\ X_{92} = 90.5\%}$$

$Ind\ X_{93} = 93.26\%$, $Ind\ X_{94} = 96.8\%$, $Ind\ X_{95} = 100\%$, $Ind\ X_{96} = 101.07\%$

$Ind\ X_{97} = 101.37\%$, $Ind\ X_{98} = 102.97\%$

ج.حساب معدل نمو PIB خلال الفترة 1992-1998:

$$Ind\ X_{98} = Ind\ X_{92} + Ind\ X_{92} \cdot r$$

$$\mathbf{Ind\ X_{98} = Ind\ X_{92}(1+r)}$$

$$(1+r) = Ind\ X_{98} / Ind\ X_{92} = 1.1377$$

$$r = 1.1377-1=0.1377$$

$$\mathbf{r = 13.77\ \%}$$

الجدول الثاني:

من خلال مؤشرات الجدول 2 نحسب المؤشرات لسنوات 87 و 91 أي سنة بسنة، و ليس خلال الفترة.

$$\mathbf{Ind\ X_{87} = Ind\ X_{86}\ (1+r)}$$

$$(1+r) = Ind\ X_{87} / Ind\ X_{86}$$

$$= 1.055$$

$$\mathbf{r = 5.5\%}$$

$$Ind\ X_{88} = Ind\ X_{87}\ (1+r)$$

$$\mathbf{r_{88} = 5.78\%}$$

$$r_{89} = 5.38\% \ , \ r_{90} = 3.23\% \ , \ r_{91} = 0.16\% \ , \ r_{92} = 5.18\%$$

د. تحويل المؤشرات إلى قيم بالاعتمادعلى الجدولين:

لدينا من الجدولين PIB_{92} و $Ind\ PIB_{92}$ و المطلوب قيمة PIB_{86}

$$Ind\ X_{tn} = \frac{X_{tn}}{X_{t0}} \times 100$$

$$\mathbf{Ind PIB_{92} = \frac{PIB_{92}}{PIB_{86}} \times 100}$$

$$PIB_{86} = PIB_{92} / Ind\ PIB_{92} \times 100$$

$$PIB_{86} = 1001.2 / 127.9 \times 100$$

$$\mathbf{PIB_{86} = 782.79}$$

$$\mathbf{PIB_{87}} = PIB_{86}\ (1+r) = 782.79(1.055) = \mathbf{825.85}$$

$$\mathbf{PIB_{88}} = PIB86\ (1.116) = 873.59$$

أو

$$\mathbf{PIB_{88}} = PIB_{87}\ (1.0578) = 873.58$$

$$\mathbf{PIB_{89}} = PIB_{86}(1.176) = 920.56$$

أو

$$\mathbf{PIB_{89}} = PIB_{88}\ (1.0538) = 920.58$$

هناك تناسب بين القيم الحقيقية و المؤشرات

$$\frac{PIB_{91}}{PIB_{92}} = \frac{Ind_{91}}{Ind_{92}}$$

$PIB_{90} = PIB_{86}(1.214) = 950.30$

$PIB_{91} = PIB_{86}(1.216) = 951.87$

$PIB_{92} = PIB_{86}(1.279) = 1001.20$

$$\Rightarrow PIB_{91} = PIB_{92} \times \frac{IndPIB_{91}}{IndPIB_{92}} = \mathbf{951.88}$$

$$\frac{PIB_{90}}{PIB_{91}} = \frac{Ind_{90}}{Ind_{91}}$$

$$PIB_{90} = PIB_{91} \times \frac{Ind_{90}}{Ind_{91}} = \mathbf{950.30}$$

$$\frac{PIB_{90}}{PIB_{92}} = \frac{Ind_{90}}{Ind_{92}} \; , \; \frac{PIB_{92}}{PIB_{86}} = \frac{Ind_{92}}{Ind_{86}} \; , \; \ldots\ldots\ldots\ldots$$

التمرين الثالث:

إنطلاقا من المعطيات التالية، أحسب الإنتاج الداخلي الخام بكل الطرق الممكنة:

- الإنتاج الكلي الخام = 175526,2 مليون دينار.
- إستهلاك وسيط = 62319 مليون دينار.
- إستهلاك نهائي فردي للعائلات = 56216,6 مليون دينار.
- الإستهلاك النهائي للإدارات العمومية = 4246,2 مليون دينار.
- الإستهلاك النهائي للمؤسسات المالية = 83,6مليون دينار,
- تغير المخزون = 4032,2 مليون دينار.
- الصادرات = 40235,6 مليون دينار.

- الواردات = 41981,6 مليون دينار.

التمرين الرابع:

أحسب الناتج الداخلي الخام للجزائر من منظور نظام المحاسبة الوطنية للأمم المتحدة. إنطلاقا من المعطيات أدناه (بملايين الدينارات).

- الإنتاج الداخلي الخام لفروع الإنتاج = 182272,6
- الخدمات غير الإنتاجية (خ،ع،إ) المدفوعة من الفروع = 1502,5
- القيمة المضافة الخام للفروع غير الإنتاجية = 27977,7.

التمرين الخامس:

الإقتصاد الذي نحن بصدد تحليله يتميز بما يأتي:

- النشاط الإقتصادي تقوم به وحدات منتجة متجانسة UPH. يمكن تجميعها في ثلاثة فروع. A.B.C لا وجود لعلاقات مع باقي العالم.
- تحليل عمليات إنتاج الفروع (الجدول) : الجدول أدناه يعطي كل فرع، الإستهلاكات الوسيطية، الإنتاج الكلي (الإستهلاكات الوسيطية للفروع بالدينار).

Branches / Produits	A	B	C
A	0	20	0
B	40	10	30
C	10	40	20
Production Total	110	150	100

المطلوب:

1. إذا افترضنا أن المداخيل الموزعة على العائلات تستعمل كلية لأغراض الاستهلاك النهائي، حدد تركيبة هذا الاستهلاك النهائي حسب أصناف السلع و الخدمات؛
2. نفترض الآن أنه من أجل السماح لهذا الاقتصاد بالعمل لمدة أطول، فإن جزء من انتاج الفرع B يجب أن يخصص للتراكم(ABFF). الاستهلاكات الوسيطية تبقى كما هي و ABFF يجب أن يمثل 25% من الانتاج الكلي للفرع B. فما هي علاقة التوازن موارد- استخدامات الموافقة لهذه الوضعية؟

التمرين السادس:

لتكن لديك المعطيات التالية:

- تعويضات الأجراء لفروع الانتاج: 7580
- تعويضات الأجراء في الفروع غير المنتجة: 3440
- تحويلات جارية أخرى من الخارج: 178
- ضرائب مباشرة: 3140(لفروع الانتاج)
- إعانات الاستغلال لفروع الانتاج: 51
- رصيد تعويضات الأجراء من الخارج: 1000-
- ضرائب غير مباشرة للفروع غير المنتجة: 1620
- رصيد دخل الملكية و المؤسسة من و إلى الخارج: 1500
- إعانات للفروع غير المنتجة: 400
- فائض الاستغلال الصافي للفروع المنتجة:1951
- الاستهلاك النهائي: 12000
- استهلاك وسيط: 2800
- اهتلاك الفروع المنتجة: 3000

- فائض الاستغلال الصافي للفروع غير المنتجة: 3860

المطلوب:

1. حساب الانتاج الكلي الخام بطريقة الدخل؛
2. حساب الانتاج الداخلي الخام و الناتج الداخلي الخام؛
3. حساب الدخل الداخلي؛
4. حساب الدخل الوطني المتاح و تخصيصه؛
5. حساب الدخل الوطني النقدي المتاح و تخصيصه.

التمرين السابع:

لتكن لديك المعطيات التالية الخاصة باقتصاد ما:

- القيمة المضافة للمؤسسات الانتاجية: 6000
- الاستهلاك الانتاجي: 2000
- التراكم الخام للعائلات: 400
- التراكم الخام للإدارات العمومية: 160
- التراكم الخام للمؤسسات: 1000
- الأجور المدفوعة من قبل المؤسسات: 1640
- الأجور المدفوعة من قبل الإدارات: 440
- استهلاك نهائي للائلات: 4000
- الواردات: 700
- الصادرات: 940
- استهلاك نهائي للإدارات العمومية: 200
- ضرائب على الأجور و المرتبات: 360
- ضرائب على أرباح المؤسسات: 140

- ضرائب غير مباشرة على المؤسسات: 1200
- مداخيل أخرى من الشركات للعائلات: 2000
- مداخيل أخرى من الإدارات للعائلات: 1000

المطلوب:

- إعداد حسابات القطاعات المذكورة أعلاه

التمرين الثامن:

لدينا بالنسبة للسنة (t)، المعلومات المدونة في الجدول الإقتصادي العام المبسط (ملحق).

يرغب المسؤولون الإقتصاديون بإعداد جدول TEE تقديري (t+1) و ذلك من أجل وضع إجراءات السياسة الإقتصادية التي ستتخذ خلال السنة (t+1).

الأهداف المسطرة خلال السنة (t+1) هي:

1. الحفاظ على الزيادة في الأسعار عند مستوى 5% لكل السلع و الخدمات؛
2. تحقيق زيادة في حجم PIB ب 5%؛
3. تحقيق زيادة في حجم الإستثمار الخام ب 10% لكل قطاع مؤسسي؛
4. إستقرار قيمة الواردات في نفس مستوى السنة (t)=260؛
5. الوصول إلى حجم صادرات يساوي حجم صادرات سنة (t) مع العلم أن أسعار الصادرات ترتفع ب 5%؛
6. تحصيل دخل خام متاح RDB لفائدة الإدارات العمومية بزيادة قدرها 10%؛
7. الحفاظ على القدرة الشرائية للأجور؛
8. الحفاظ على قيمة مماثلة لمداخيل الملكية؛

9. السماح بإستهلاك نهائي للعائلات خارج حدود التراب الوطني قيمته 15 (السياحة في الخارج)؛

10. الحفاظ على نفس أرصدة حسابات رأس المال.

السؤال:

تقدير أثار الأهداف المسطرة و تحديد إجراءات السياسة الإقتصادية الواجب إتخاذها من قبل المسؤولين.

لحل هذا المشكل نعتمد الفرضيتين المبسطتين التاليتين:

1. الإنتاج الكلي و القيمة المضافة الخام لكل قطاع ترتفعان بنفس وتيرة الـ PIB.

2. تغيير المخزون منعدم بالنسبة لكل القطاعات.

الجدول الملحق

TABLEAU 69 : UN TEE SIMPLIFIÉ (ANNÉE t)

Compte	Emplois — Comptes des secteurs: Sociétés	Ménages	Adminis. Pub.	Reste du monde	Biens et services	Total	Opérations	Compte	Ressources — Comptes des secteurs: Sociétés	Ménages	Adminis. Pub.	Reste du monde	Biens et services	Total
Production				300		300	Exportations	Production					300	300
					260	260	Importations					260		260
					2400	2400	Production totale		1550	600	250			2400
	930	260	80			1270	Consommations intermédiaires						1270	1270
	620	340	170			1130	Valeur aj. brute	Exp.	620	340	170			1130
Exploitation	510	70	150			730	Rémunérations des salariés	Revenu		730				730
	110	270	20			400	Excédent brut d'exploitation		110	270	20			400
Revenu	60	40	30	20		150	Revenu de la prop. et de l'entreprise		30	90	20	10		150
	50	340	350	10		750	Transferts courants		20	310	400	20		750
	50	1020	60			1130	Revenu dispo. brut	Utilisation du revenu	50	1020	60			1130
Utilisation du revenu		920	50		X	970	Consommation finale					X	970	970
	50	100	10			160	Épargne brute	Capital	50	100	10			160
Capital	70	40	60			170	Format. brute de capital fixe AB AB FF						170	170
	− 20	− 20	− 10			− 50	Variations de stocks						− 50	− 50
	0	+ 80	− 40			+ 40	Capacité (+) ou Besoin (−) de financement					+ 40		+ 40
Σ	2430	3460	930	330	2660	9810	Total des opér. non financières	Σ	2430	3460	930	330	2660	9810

الحـــــل:

جدول TEE للسنة t+1

144 *Le Tableau Économique d'Ensemble*

TABLEAU 87 : LE TEE PRÉVISIONNEL (ANNÉE $t+1$)

Compte	EMPLOIS — Comptes des secteurs: Sociétés	Ménages	Administr. publiques	Reste du monde	Biens et services	Total	OPERATIONS	Compte	RESSOURCES — Comptes des secteurs: Sociétés	Ménages	Administr. publiques	Reste du monde	Biens et services	Total
Production				315		315	Exportations	Production					315	315
					260	260	Importations					260		260
					2646	2646	Production totale		1708,875	661,5	275,625			2646
	1025,325	286,65	88,2			1400,175	Consommations intermédiaires						1400,175	1400,175
	683,55	374,85	187,425			1245,825	Valeur aj. brute	Exploitation	683,55	374,85	187,425			1245,825
Exploitation	535,5	73,5	157,5			766,5	Rémunérations des salariés	Revenu		766,5				766,5
	148,05	301,35	29,925			479,325	Excéd. brut d'exploitation		148,05	301,35	29,925			479,325
Revenu	60	40	30	20		150	Revenu de la prop. et de l'entreprise		30	90	20	10		150
	X + 37,2	Y + 18,875	Z	W		x+y +z+w +56,075	Transferts courants		X	Y	Z + 46,075	W + 10		x+y +z+w +56,075
	80,85	1098,975	66			1245,825	Revenu dispo. brut	Utilisation du revenu	80,85	1098,975	66			1245,825
Utilisation du revenu		972,775	36,7			1009,475	Consommation finale					15	994,475	1009,475
	80,85	126,2	29,3			236,35	Epargne brute	Capital	80,85	126,2	29,3			236,35
Capital	80,85	46,2	69,3			196,35	Formation brute de capital fixe						196,35	196,35
	0	0	0			0	Variations des stocks						0	0
	0	+80	-40			40	Capacités (+) ou besoin (–) de financement					+40		40
Σ	2732,175 +x	3419,375 +y	654,35 +z	335+w	2906	10046,9 +x +y +z +w	Total des oper. non financières	Σ	2732,175	3419,375 +y	654,35 +z	335+w	2906	10046,9 +x +y +z +w

التمرين التاسع:

ليكن لدينا اقتصاد يتكون من ثلاثة فروع ، و كان جدول المدخلات و المخرجات لهذا الاقتصاد كمايلي:

Branches / Produits	I	II	III	الاستخدامات الوسيطية من الناتج	الطلب النهائي	مجموع الاستخدامات
I	25	34	6	.	209	.
II	42.5	22	7	.	149.5	.
III	36	15.5	45	.	53.5	.
مج الاستهلاكات الوسيطية للفرع	.	.	.	.	.	.
القيمة المضافة للفرع	170.5	149.5	92	.		
الانتاج الخام للفرع	.	.	.	.		

المطلوب:

- إتمام الجدول؛
- إعداد مصفوفة المعاملات الفنية؛
- يعتبر الجدول خاص بالسنة N ، و يتوقع أن الطلب النهائي على الناتج الأول سيرتفع بنسبة 20% ، فما هو الانتاج اللازم لتغطية هذا الارتفاع في الطلب؟

قائمة المراجع:

باللغة العربية:

1. أحلام بوعبدلي، محاضرات في المحاسبة الوطنية، غير منشورة، جامعة الأغواط، 2006/2005

2, بوفجي عبد الوهاب، محاضرات في المحاسبة الوطنية، غير منشورة، جامعة الأغواط، 2001.

3. عبد المجيد قدي و قادة أقاسم، المحاسبة الوطنية، ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر، 2002.

4. عبد القادر محمد رضوان، مبادئ الحسابات الاقتصادية القومية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، .1988

5. صالحي محمد، محاضرات في المحاسبة الوطنية، غير منشورة، جامعة الأغواط،.1997

6. قادة أقاسم و عمر صخري، نظام الحسابات الاقتصادية الجزائرية– تقييم نقدي–، مركز الأبحاث في الاقتصاد التطبيقي من أجل التنمية، الجزائر، 1987.

باللغة الفرنسية:

1.Kada AKACEM,Comptabilité nationale, OPU, Algérie, 1990.
2.Mourad LABIDI, Manuel de comptabilité nationale,OPU,Algérie,1982.
3.Sophy Brana, Marie-Claude Bergouignan, Comptabilité nationale, 3ème Edition, DUNOD,Paris, 2011.
4.Jean Marczewski, Comptabilité Nationale, DALLOZ,France , 1978
5.ANDREE Kartchevsky, Comptabilité Nationale, ELLIPSES, 1995